ولما فرغ من مرفوعات الأسماء شرع في منصوباتها فقال:

(بابُ المنصوباتِ منَ الأسماءِ

المنصوباتُ) من الأسماء بالاستقراء (خمسةَ عشَرَ) منصوبا (وهي) على سبيل الإجمال والتعداد:

1. (المفعولُ بهِ) نحو ضربت زيدا (ومنه) الاسم (المنادَى) بجميع أقسامه نحو: يا عبد الله (كما سيأتي بيانُه) في محله.
2. (و)ثانيها (المصدرُ) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويُسمى المفعولَ المطلقَ) نحو: ضربت ضربا.
3. (و)ثالثها (ظرفُ الزمانِ) نحو صمت يوما (وظرفُ المكانِ) نحو: اعتكفت أمامك (و)كل منهما (يسمى مفعولًا فيه).
4. (و)رابعها (المفعولُ لأجلِه) نحو: قمت إجلالا لك.
5. (و)خامسها (المفعولُ معه) نحو: سرتُ والنيلَ.
6. (و)سادسها (المشبَّهُ بالمفعولِ به) نحو: زيد حسنٌ وجهَه بالنصب.
7. (و)سابعها (الحالُ) نحو: جاء الأمير راكبا.
8. (و)ثامنها (التمييزُ) في بعض أحواله نحو: طاب محمدٌ نفسا.
9. (و)تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله أيضا نحو ﴿فشَرِبُوا منه إلا قَلِيلا﴾[1].
10. (و)عاشرها (خبرُ كانَ وأخواتِها) نحو: كان زيد قائمًا.
11. (و)حاديَ عشرها (خبرُ الحروفِ المشبهةِ بليسَ) نحو: ما زيد قائمًا.
12. (و)ثانيَ عشرها (خبرُ أفعالِ المقارَبةِ) نحو: كاد زيد يقوم.
13. (و)ثالث عشرها (اسمُ إنَّ وأخواتِها) نحو: إن زيدا قائم.
14. (و)رابع عشرها (اسمُ لا التي لنفي الجنسِ) نصا نحو: لا صاحب علم ممقوت.

وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعدها في المرفوعات.

---

(1) سورة البقرة / 249.

15. (و)خامس عشرها (التابعُ للمنصوبِ وهو أربعةُ أشياءَ كما تقدَّم) أيضا في المرفوعات أن التابع للمرفوع كذلك.

وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور فقال:

(بابُ المفعولِ به

[ضابط المفعول به وعلامته]:

وهو الاسمُ الذي يقعُ عليه الفعلُ) أي فعل الفاعل (نحو ضربتُ زيدًا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه (وركبتُ الفرسَ) فالفرسَ مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه ونحو (﴿واتقُوا اللهَ﴾[2] و)نحو (﴿يُقِيمون الصلاةَ﴾[3].

[المفعول به: ظاهر أو مضمر]:

وهو على قسمَينِ: ظاهرٍ ومضمرٍ) كما أن الفاعل كذلك:

1) (فالظاهرُ ما تقدَّم ذكرُه) من الأمثلة.

2) (والمضمرُ قسمان):

1. أحدهما (متصلٌ) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب:

- (نحو) الياء من (أكرمني) للمتكلم وحده.
- (وأخواتِه) ومنها: أكرمك -بفتح الكاف- للمذكر المخاطب.
- وأكرمه للمذكر الغائب.

2. (و)ثانيهما (منفصلٌ) يستقل بنفسه، وهو أيضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم (نحوُ إياي) أكرمتَ (وأخواتِه) ومنها إياكَ وإياه (وقد تقدَّم ذلك) جميعه (في فصلِ المضمرِ.

[موضع المفعول به]:

والأصلُ فيه) أي في المفعول به (أن يتأخرَ عن الفاعلِ) بأن يذكر بعده لكونه فضلة (نحو ﴿ووَرِثَ سُلَيمانُ داودَ﴾[4].

([2]) سورة البقرة / 189.

([3]) سورة البقرة / 3.

([4]) سورة النمل / 16.

وقد يتقدمُ على الفاعلِ) بأن يتوسط بينه وبين الفعل:

1) إما (جوازًا نحو "ضَرب سُعدَى موسى".
2) و)إما (وجوبًا نحوُ "زان الشجرَ نورُه".

وقد يتقدمُ على الفعلِ والفاعلِ) جميعًا جوازا ووجوبا نحو ﴿فريقًا هَدَى﴾[5] و﴿أيًّا ما تَدْعوا﴾[6] (كما تقدّم) جميع ذلك (في بابِ الفاعلِ).

[عامل النصب في المفعول به]:

والناصب للمفعول به:

1) إما فعل متعد كما تقدم.
2) أو وصفه نحو ﴿إنَّ اللهَ بالغٌ أمرَه﴾[7].
3) أو مصدرُه نحو ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ﴾[8].
4) أو اسمُ فعله نحو ﴿عَليكُمْ أنفُسَكم﴾[9].

[حذف ناصب المفعول به]:

والأصل في ناصبه أن يكون مذكورا، وقد يضمر كما أشار إليه بقوله (ومنه) أي من المفعول به (ما أضمِر) أي قُدر (عاملُه) لقيام قرينة تدل عليه (جوازًا نحوُ) ﴿وقيلَ للذِينَ اتقَوا ماذا أنزَلَ ربُّكُم (قالُوا خيرًا﴾[10]) أي أنزل خيرا، (ووجوبًا في) سبعة (مواضعَ) ذكر (منها) هنا موضعين:

([5]) سورة الأعراف / 30.
([6]) سورة الإسراء / 110.
([7]) سورة الطلاق / 3. والمثبت رواية غير حفص.
([8]) سورة البقرة / 251.
([9]) سورة المائدة / 105.
([10]) سورة النحل / 30.

[حذف ناصب المفعول به وجوبا في باب الاشتغال]:

أحدهما (بابُ الاشتغالِ) أي اشتغالِ العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقتُه أن يتقدمَ اسمٌ ويتأخرَ عنه فعلٌ أو وصفٌ مشتغلٌ بالعملِ في) محل (ضميرِ الاسمِ السابقِ، أو) بالعمل (في) اسم (ملابسِه) أي الضمير (من[11] العملِ في الاسمِ السابقِ) لولا اشتغاله بذلك لعمل فيه.

- (نحوُ زيدًا اضربْه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق.
- (وزيدًا أنا ضاربُه الآنَ أو غدًا) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير.
- (وزيدًا ضربتُ غلامَه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس.
- (و)من الأول (قولُه تعالى ﴿وكلَّ إنسانٍ ألزمْناه طائِرَه في عُنُقِهِ﴾[12].

فالنصبُ في ذلك كلِّه) يعني أن الاسم في جميع الأمثلة المذكورة منصوب (بمحذوفٍ) أي بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبًا) لا يجوز إظهاره مماثلٍ للمذكور معنى أو مستلزم له (يفسِّره ما بعدَه) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسِّر والمفسَّر (والتقديرُ):

- في المثال الأول (اضرِبْ زيدًا اضربْه.
- و)في الثاني (أنا ضاربٌ زيدًا أنا ضاربُه.
- و)في الثالث (أهنتُ زيدًا ضربتُ غلامَه) فإنَّ ضرب الغلام يستلزم إهانة صاحبه عرفا.
- (و)في الرابع (ألزمْنا كلَّ إنسانٍ ألزمناه).

والجملة المفسرة في الأمثلة كلها لا محل لها من الإعراب.

[حذف ناصب المفعول به وجوبا في باب المنادى]:

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله: (ومنها) أي من المواضع التي أضمر عاملها وجوبا (المنادَى) بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو.

([11]) في نسخة: عن.

([12]) سورة الإسراء / 13.

لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافا أو شبيها به (نحوُ يا عبدَ اللهِ) ويا طالعا جبلا، وأشار إلى بيان كونه مفعولا بقوله: (فإنَّ أصلَه "أدعو عبدَ اللهِ" فحُذِفَ الفعلُ وأنيبَ "يا" عنه) أي وعُوض حرف النداء عنه. وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض منه[13].

[المنادى خمسة أنواع]:

(والمنادَى خمسةُ أنواعٍ:

1) المفردُ العلَمُ) وهو ما كان تعريفُه سابقا على النداء.
2) (والنكرةُ المقصودةُ) وهي ما عَرَض تعريفها في النداء بأن قصد بها معين.
3) (والنكرةُ غيرُ المقصودةِ) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها.
4) (والمضافُ) إلى غيره.
5) (والمشبَّهُ بالمضافِ).

[حكم المنادى بحسب نوعه]:

وقد أشار إلى بيان حكم أنواع المنادى بقوله: (فأمَّا المفردُ العلمُ والنكرةُ المقصودةُ فيُبْنيان على ما يُرفعانِ به في حالةِ الإعرابِ):

1) (فيُبنيان على الضمِّ) لفظًا أو تقديرًا:
   1. (إنْ كانا مفردَينِ نحوُ يا زيدُ ويا رجلُ) لمعينٍ ويا موسى.
   2. (أو جمعَ تكسيرٍ) لمذكر أو مؤنث (نحو يا زيودُ ويا رجالُ) ويا هنودُ ويا أسارى.
   3. (أو جمعَ مؤنثٍ سالمًا نحوُ يا مسلماتُ).
   4. (أو مركَّبا) تركيبا مزجيّا (نحو يا مَعْدِيْكَرِبُ) ويا سيبويهِ.
2) (ويُبنيانِ على الألفِ في التثنيةِ) أي في المثنى نيابة عن الضمة (نحوُ يا زيدانِ ويا رجلانِ) مرادًا بهما معينٌ.
3) (وعلى الواوِ في الجمعِ) المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضا (نحو يا زيدُونَ) مرادا به معين أيضا.

(والثلاثةُ الباقيةُ منصوبةٌ) لفظا (لا غيرُ، وهي):

---

(13) في نسخة: عنه.

1) (النكرةُ غيرُ المقصودةِ كقولِ الأعمى) وفي معناه الغريق (يا رجلًا خذْ بيدي.

2) والمضافُ نحو يا عبدَ اللهِ) ونحو يا حسنَ الوجه.

3) (والمشبَّهُ بالمضافِ) في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف إليه، سواء كان الشيء مرفوعا (نحو يا حسنًا وجهُه)، أم منصوبا نحو يا ضاربا زيدا (ويا طالعًا جبلًا)، أم مجرورا نحو يا خيرا من زيد، (ويا رحيمًا بالعبادِ.

و)قد (تقدم في بابِ لا التي لنفي الجنسِ بيانُ المشبهِ بالمضافِ) وهو أنه ما لا يتم معناه إلا بانضمام أمر ءاخر، (و)قد تقدم أيضا (بيانُ المرادِ بالمفردِ في هذا البابِ) وهو أنه ما لا يكون مضافا ولا شبيها به، فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع (واللهُ أعلمُ.

فصلٌ

[المنادى المضاف إلى الياء صحيح الآخر]:

إذا كانَ المنادَى) الصحيح الآخر (مضافًا إلى ياءِ المتكلمِ جازَ) لك (فيه ستُّ لغاتٍ) لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف:

1) (إحداها حذفُ الياءِ والاجتزاءُ) أي الاكتفاء (بالكسرةِ) الدالةِ عليها (نحوُ ﴿يا عِبادِ) فاتَّقُونِ﴾[14] (و﴿يا قَومِ) إنْ كانَ كَبُرَ عليكُم مَقامي﴾[15] (وهي الأكثرُ) في كلامِهم.
2) (الثانيةُ إثباتُ الياءِ ساكنةً نحوُ ﴿يا عبادِيْ) لا خَوفٌ عَليكم﴾[16] وهي تلي الأولى.
3) (الثالثةُ إثباتُ الياءِ مَفتوحةً نحوُ ﴿يا عبادِيَ الذِينَ أسْرَفُوا﴾[17]) وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظا للفتحة فيقال: يا عباديه، وهذه اللغة تلي ما قبلها.
4) ثم تليها (الرابعةُ) وهي (قلبُ الكسرةِ) التي تلي الياء[18] (فتحةً وقلبُ الياءِ) أي ثم قلبها (ألفًا) للخفة (نحوُ ﴿يا حَسْرَتا) على ما فَرَّطْتُ﴾[19].
5) ثم تليها (الخامسةُ) وهي (حذفُ الألفِ والاجتزاءُ بالفتحةِ) الدالة عليها (نحوُ يا غلامَ) وهذا وإن كان واردا لكنه شاذ.
6) (السادسةُ حذفُ الألفِ وضمُّ الحرفِ الذي كانَ مكسورًا) كالمنادى المفرد، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافا؛ (كقولِ بعضِهم "يا أمُّ لا تفعلي" بضمِّ الميمِ) حكاه يونس (وقُرِئَ ﴿ربُّ السِّجْنُ﴾[20] بضمِّ الباءِ وهي ضعيفةٌ) جدا.

([14]) سورة الزمر / 16.
([15]) سورة يونس / 71.
([16]) سورة الزخرف / 68. وإثبات الياء مدني وشامي وقراءة أبي عمرو.
([17]) سورة الزمر / 53.
([18]) في نسخة: تليها الياء.
([19]) سورة الزمر / 56.
([20]) سورة يوسف / 33.

[المنادى المضاف إلى الياء معتلّ الآخر]:

فإن كان المنادى المضاف إلى الياء معتلا نحو يا فتايَ ويا قاضِيَّ فليس فيه إلا لغة واحدة وهي إثبات الياء مفتوحة.

[المنادى المضاف إلى الياء أبٌ أو أمٌّ]:

(فإنْ كانَ المنادى المضافُ إلى الياءِ أبًا أو أمًّا جازَ) لك (فيهِ معَ هذهِ اللغاتِ) الست (أربعُ لغاتٍ أخر:

7) إحداها إبدالُ الياءِ تاءً مكسورةً) عوضا عن الياء، وكسرت لمناسبة الياء وهو الأكثر (نحوُ ﴿يا أبتِ﴾[21] ويا أمَّتِ) بكسر التاء (وبها قرأ السبعةُ غيرُ ابنِ عامرٍ في ﴿يا أبتِ﴾.

8) الثانيةُ فتحُ التاءِ) للخفة (وبها قرأ ابنُ عامرٍ.

9) الثالثةُ) الجمع بين التاء والألف فيقال (يا أبتا بالتاءِ والألفِ) جمعا بين العوضين (وبها قُرئ شاذًّا) وإذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال يا أبتاه.

10) (الرابعةُ) الجمع بين التاء وياء المتكلم فيقال (يا أبتي) ويا أمتي (بالياءِ) جمعا بين العوض والمعوض، وهما لا يكادان يجتمعان.

[المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء]:

(وإذا كان المنادَى مضافًا إلى مضافٍ إلى الياءِ) الدالةِ على المتكلم (مثلُ "يا غلامَ غلامي" لم يجُزْ فيه إلا إثباتُ الياءِ مفتوحةً أو ساكنةً) ولا يجوز حذفها (إلا إذا كانَ ابنَ عمٍّ أو ابنَ أمٍّ) أو بنت عم أو بنت أم (فيجوزُ فيهما أربعُ لغاتٍ) لكثرة استعمالها في النداء، فخصا بالتخفيف:

1-2) إحداها وثانيتها (حذفُ الياءِ) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (معَ كسرِ الميمِ وفتحِها، وبهما قرئ في السبعةِ في قولِه تعالى) ﴿قال (يا ابنَ أمّ﴾[22].

3) و)ثالثتها (إثباتُ الياءِ كقولِ الشاعرِ: [الخفيف]

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيِّقَ نفسِيْ

([21]) سورة يوسف / 4.

([22]) سورة الطلاق / 3.

4) و)رابعتها (قلبُ الياءِ ألفًا كقوله: [الرجز]

يا ابْنةَ عَمَّا لا تَلُومي واهْجَعِيْ)

وإثبات الياء وكذا الألفُ المنقلبة عنها شاذ.

(بابُ المفعولِ المطلقِ

[ضابط المفعول المطلق]:

وهو المصدرُ الفضلةُ المؤَكِّدُ لعاملِه) إن لم يزد مدلوله على مدلول عامله (أو المبيِّنُ لنوعِه) بأن دل على هيئةِ صدورِ الفعل (أو عددِه) بأن دل على مرات صدور الفعل.

[المفعول المطلق على ثلاثة أقسام]:

فهو ثلاثة أقسام:

1) (فالمؤكدُ لعاملِه نحوُ ﴿وكلَّم اللهُ موسى تَكْلِيمًا﴾[23] وقولِك: ضربتُ ضربًا).

وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق.

2) (والمبينُ لنوعِ عاملِه):

- إما بإضافة (نحوُ ﴿فأخذْناهُم أخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾[24]).
- أو صفة:
  - مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا.
  - أو مع حذفه نحو ﴿أنْ أعمَلَ صالحًا﴾[25] أي عملا صالحا (وقولِك ضربتُ زيدًا ضربَ الأميرِ) أي ضربًا مثلَ ضربه.
- أو بلام العهد نحو ضربت الضرب أي الذي تعرفه.

وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور لاختلاف أنواعه كسرت سيرَي زيد الحسنَ والقبيح.

3) (والمبينُ لعددِ عاملِه نحوُ ﴿فدُكَّتا دَكَّةً واحِدَةً﴾[26] وقولِك ضربتُ زيدًا ضربتَينِ) أو ثلاثَ ضرَبات أو ألفا.

([23]) سورة النساء / 164.

([24]) سورة القمر / 42.

([25]) سورة النمل / 19.

([26]) سورة الحاقة / 14.

وهذا لا خلاف في جواز تثنيته وجمعه.

[المفعول المطلق: لفظي ومعنوي]:

(وهو قسمانِ لفظيٌّ ومعنويٌّ) لأنه إما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معا أو في معناه دون لفظه:

1) (فإن وافقَ) المصدر (لفظَ فعلِه) ومعناه بأن اتحدت مادته ومادة فعله (فهو لفظيٌّ كما تقدم) من الأمثلة.
2) (وإن وافقَ معنى فعلِه) دون لفظه بأن اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنويٌّ نحو جلستُ قعودًا وقمتُ وقوفًا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة.

[ضابط المصدر]:

(والمصدرُ هو اسمُ الحدثِ الصادرِ منَ الفاعلِ.

وتقريبُه) أي حدِّ المصدر إلى فهم المبتدئ (أنْ يُقالَ هو الذِي يجيءُ ثالثًا في تصريفِ الفعلِ) كما إذا قيل لك صرِّف (نحوَ ضرَبَ) فإنك تقول: ضرب (يضربُ ضرْبًا) فضربا مصدر لأنه وقع ثالثا في تصريف الفعل، وقد جرى العرف بتقديم الماضي والإتيانِ بالمضارع بعده ثم المصدر، وإلا فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي.

[النيابة عن المصدر]:

(وقد تُنصَبُ أشياءُ على المفعولِ المطلقِ وإن لم تَكنْ مصدرًا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيلِ النيابةِ عنِ المصدرِ) فمن ذلك:

1) (نحوُ كلٍّ وبعضٍ) حال كونها (مضافَينِ للمصدرِ:

- نحوُ ﴿فلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيلِ﴾[27]) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل فلا تميلوا ميلا كل الميل.
- ومثله نحو (﴿ولو تقوَّلَ علَينا بَعْضَ الأقاوِيلِ﴾[28]) وضربته بعض الضرب.

([27]) سورة النساء / 129.
([28]) سورة الحاقة / 44.

2) (وكالعَدَدِ) المميَّز بمصدر (نحوُ ﴿فاجْلِدُوهم ثمانِينَ جَلْدَةً﴾[29] فثمانِينَ مفعولٌ مطلقٌ) نائب عن المصدر المحذوف، والأصل فاجلدوهم جلدا ثمانين (وجلدةً تمييزٌ).

3) (وكأسماءِ الآلاتِ) المعهودة للفعل (نحوُ ضربتُه سوطًا أو عصًا أو مِقْرَعَةً) والأصل ضربته ضربا بسوط أو عصا أو مقرعة، ثم تُوسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه.

([29]) سورة النور / 4.

(بابُ المفعولِ فيه

وهو المسمى) عند البصريين (ظرفَ الزمانِ وظرفَ المكانِ) لوقوع الفعل فيه؛ إذ لا بد له من زمان ومكان يقع فيه.

[ضابط ظرف الزمان]:

(فظرفُ الزمانِ هو اسمُ الزمانِ المنصوبُ بتقديرِ) معنى ("في") الدالة على الظرفية، فخرج ما كان مرفوعا أو مخفوضا من اسم الزمان فإنه ليس بظرف، وما نصب منه لا بتقدير في نحو ﴿يخافون يوما﴾[30] فإنه مفعول به لا فيه.

وقد ذكر المؤلف عدةً من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي (نحو) قولك صليتُ (اليومَ، و)اعتكفتُ (الليلةَ، و)جئتكَ (غُدوةً وبُكرة وسحَرًا وغدًا وعتَمةً وصباحًا ومساءً، و)لا أكلمك (أبدًا وأمدًا وحينًا وعامًا وشهرًا وأسبوعًا وساعةً).

[ضابط ظرف المكان]:

(وظرفُ المكانِ هو اسمُ المكانِ المنصوبُ بتقديرِ) معنى ("في") الدالة على الظرفية.

وقد ذكر منه أيضا عدة أمثلة (نحو) جلستُ (أمامَ) الكعبة (وخلفَ) المقام (وقُدَّامَ) الحطيم (ووراءَ) الحِجر (وفوقَ) المنبر (وتحتَ) الميزاب (وعندَ) الملتزم (ومعَ) سدَنة الكعبة (وإزاءَ) الحجر الأسود، أي مقابله، (وحِذاءَ) بالذال المعجمة (وتِلقاءَ، وهذه الثلاثةُ) الأخيرة (معناها واحدٌ) تقول: هو بإزائه أي بحذائه وجلس تلقاءه أي حذاءه وحذاءُ الشيء إزاؤه، وكذلك أمام وقدام معناهما واحد، وكذا خلف ووراء، (وثَمّ) -بفتح الثاء المثلثة- اسم إشارة للمكان البعيد كما مر (وهُنا) -بضم الهاء- اسم إشارة للمكان القريب.

[جميع أسماء الزمان تنصب على الظرفية]:

(وجميعُ أسماءِ الزمانِ) معرفة كانت أو نكرة (تقبَلُ النصبَ على الظرفيةِ) بتقدير "في" (لا فرقَ في ذلكَ بينَ المختصِّ منها) بوصف أو بغيره (و)بين (المعدودِ والمبهمِ).

([30]) سورة النور / 37.

(ونعني بالمختصِّ) منها (ما يقعُ جوابًا لمتى نحوُ يومَ الخميسِ) أو اليوم، فإذا قيل لك متى صمت؟ فإنك (تقولُ) في جوابه مثلا (صمتُ يومَ الخميسِ) أو اليومَ.

(و)نعني (بالمعدودِ) منها (ما يقعُ جوابا لكم) الاستفهامية (كالأسبوعِ والشهرِ) فإذا قيل كم اعتكفت؟ فإنك (تقولُ) مجيبا له: (اعتكفتُ أسبوعًا) أو شهرا أو عاما.

(و)نعني (بالمبهَمِ) منها (ما لا يقعُ جوابًا لشيءٍ) منها ويدل على قدر من الزمان غيرِ معين (تقولُ) ابتداء (جلستُ حيناً) وساعةً (ووقتًا).

[ما ينصب من أسماء المكان على الظرفية]:

(وأما أسماءُ المكانِ فلا ينصبُ منها على الظرفيةِ) بتقدير "في" (إلا ثلاثةُ أنواعٍ:

1) الأولُ المبهمُ) والمراد بالمبهم ما لا يختص بمكان بعينه (كأسماءِ الجهاتِ الستِّ وهي: فوقٌ وتحتٌ ويمينٌ وشِمالٌ وأمامٌ وخلفٌ) فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض (وما أشبهَها) في الإبهام كأرض ومكان.
2) (والثاني أسماءُ المقاديرِ) الدالة على مسافة معلومة (كالمِيلِ) هو أربعة آلاف خُطوة (والفَرْسَخِ) هو ثلاثة أميال (والبَرِيْدِ) هو أربعة فراسخ (نحوُ سِرْتُ مِيلًا) أو فرسخا أو بريدا.
3) (والثالثُ ما كان مشتقًّا من مصدرِ عاملِه) سواء كان عامله فعلا أم اسما (نحو جلستُ مجلسَ زيدٍ، قال اللهُ تعالى ﴿وأنَّا كُنَّا نَقعُدُ مِنها مَقاعِدَ للسَّمْعِ﴾[31]) ونحو سرّني جلوسي مجلسَك، فإن كان مشتقا من غير ما اشتُق منه عامله نحو ذهبت في مرمى زيد ورميت في مذهب عمرو لم يجز في القياس نصب شيء منه على الظرفية، بل يجب التصريح معه بفي كما يرشد إليه قوله:

(وما عدا هذه الثلاثةَ الأنواعِ من أسماءِ المكانِ لا يجوزُ انتصابُه على الظرفيةِ، فلا تقولُ: جلستُ البيتَ ولا صليتُ المسجدَ ولا قمتُ الطريقَ) بالنصب فيهن (ولكنْ) حكمه أن (تجرَّه بفي) الظرفيةِ مصرحا بها (و)أما (قولُهم دخلتُ المسجدَ وسكنتُ البيتَ) أو الشامَ فإنه (منصوبٌ على التوسعِ بإسقاطِ الخافضِ.

([31]) سورة الجن / 9.

بابُ المفعولِ مِن أجلِهِ

ويُسمى المفعولَ لأجلِهِ والمفعولَ لهُ) فله ثلاثة أسماء.

[ضابط المفعول لأجله]:

(وهو الاسمُ المنصوبُ الذي يُذكَر) علة و(بيانًا لسببِ وقوعِ الفعلِ) الصادر من فاعله، فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل (نحو قامَ زيدٌ إجلالًا لعمرٍو) فإجلالا مصدر منصوب ذكر علة للفعل (و)مثله (قصدتُك ابتغاءَ معروفِك) وكرر المثال للإشارة إلى أنه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المتعدي وغيره.

[شرط جواز نصبه]:

(ويشترطُ) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة:

1) أحدها (كونُه مصدرًا.
2) و)ثانيها (اتحادُ زمانِه وزمانِ عاملِه.
3) و)ثالثها (اتحادُ فاعلِهما كما تقدّم في المثالَين) فإن المصدر في كل منهما زمنه وزمن عامله واحد وكذا فاعلهما (وكقولِه تعالى ﴿ولا تَقتُلُوا أولادَكم خَشْيَةَ إمْلاقٍ﴾[32]) فالخشية علة للفعل مشاركة له في الوقت والفاعل (وقولِه) تعالى (﴿يُنفِقُون أموالَهُمُ ابتِغاءَ مَرْضاةِ اللهِ﴾[33]) فالابتغاء علة للإنفاق متحدة وقتا وفاعلا.

[ما فقد الشروط وجب جره باللام]:

وأما ما ذكر علة ولكن كان مخالفا للمعلَّل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معا فإنه يمتنع نصبه (و)لهذا (لا يجوزُ:

- "تأهبتُ السفرَ") بالنصب (لعدمِ اتحادِ الزمانِ) فإن زمن التأهب سابق على زمن السفر وإن كان فاعلها واحدا.

([32]) سورة الإسراء / 31.
([33]) سورة البقرة / 265.

- (ولا "جئتُك محبتَك إيايَ" لعدمِ اتحادِ الفاعلِ) فإن فاعل المجيء المتكلمُ وفاعلَ المصدر المخاطَبُ وإن كان زمنهما واحدا.

(بل يجبُ جرُّه باللامِ) التعليلية أو بما يقوم مقامها (تقولُ تأهبتُ للسفر ، و)تقول أيضا (جئتكُ لمحبتكَ إيايَ.

بابُ المفعولِ معه

[ضابط المفعول معه]:

وهو الاسمُ المنصوبُ) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يُذكر بعدَ واوٍ بمعنى مَع) لمصاحبة معمول الفعل، وهذا هو المراد بقوله: (لبيانِ مَن فُعِل مَعه الفعلُ) لا لمشاركته فيه وإن أوهم ذلك، (مسبوقًا) ذلك الاسم (بجملةٍ فيها فعلٌ أو) فيها (اسمٌ فيه معنى الفعلِ وحروفُه).

- فالأول (نحوُ جاءَ الأميرُ والجيشَ) أي مع الجيش.
- (واستوى الماءُ والخشبةَ) أي مع الخشبة، والمقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشبة فاستوى معها، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته.
- (و)الثاني نحو (أنا سائرٌ والنيلَ) أي معه.

[المفعول معه على ثلاثة أقسام]:

ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام:

1) قسمٍ يجب نصبه مفعولا معه.
2) وقسم يترجح نصبه مفعولا معه على عطفه.
3) وقسم بعكسه.

[وجوب نصب المفعول معه]:

فأشار إلى الأول بقوله: (وقد يجبُ النصبُ على المفعوليةِ) لمانع يمنع من العطف.

- (نحوُ المِثالَينِ الأخيرَينِ) لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى.
- (ونحو) قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه: (لا تنهَ عن القبيحِ وإتيانَه) بالنصب إذ لو جُرَّ بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد.
- (و)نحو (ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ) بالنصب إذ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوعُ الشمس لا يقوم به الموت.

- (وقولِه تعالى ﴿فأجمِعُوا أمْرَكم وشُرَكاءَكُم﴾[34]) أي مع شركائكم، وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال أجمعت شركائي، إنما يقال جمعتُ شركائي وأجمعت أمري.

[رجحان النصب على العطف]:

(وقد يترجحُ) النصب مفعولا معه (على العطفِ نحوُ قمتُ وزيدًا) لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا مع الفصل ولا فصلَ فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف.

[رجحان العطف على النصب]:

(وقد يترجحُ العطفُ عليه) أي على النصب:

- (نحوُ المثالِ الأولِ) وهو جاء الأمير والجيش.
- (ونحوُ جاءَ زيدٌ وعمرٌو).

(فالعطفُ فيهما وفيما أشبهَهما) مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ (أرجحُ لأنّه الأصلُ) في الواو وقد أمكن.

([34]) سورة يونس / 71.

(فصلٌ

وأمّا المشبّهُ بالمفعولِ به) وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد (فنحوُ) وجهه من قولك (زيد حسنٌ وجهَه بنصبِ الوجهِ) وليس مفعولا به لأن الصفة قاصرة كفعلها، ولا تمييزا لأنه معرفة بالإضافة. (وسيأتي) الكلام عليه مع زيادة في محله.

(بابُ الحالِ

[ضابط الحال]:

هو الاسمُ المنصوبُ) بالفعل أو شبهه (المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ منَ الهيئاتِ) أي هيئاتِ ما هو له وصفاتِه التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه، بخلاف التمييزِ فإنه وإن كان مفسرا لكنه للذوات لا للهيئة.

وتأتي الحال مفسرة لبيان هيئة ما هو له:

1) (إما منَ الفاعلِ:

- نحوُ جاءَ زيدٌ راكبًا) فراكبا حال من زيد مبينٌ لهيئته وقت مجيئه، فإن قولك جاء زيد لا يعلم منه على أيّ هيئة جاء.
- (و)كذا (قولُه تعالى ﴿فخرَجَ مِنها خائفًا﴾[35]) فخائفا حال من فاعل خرج مبين لهيئته وقت خروجه.

2) (أو مِنَ المفعولِ:

- نحوُ ركبتُ الفرَسَ مُسْرَجًا) فمسرجا حال من المفعول مبين هيئته وقت وقوع الركوب عليه.
- (و)كذا (قولُه تعالى ﴿وأرسلناكَ للنّاسِ رسولًا﴾[36]) فرسولا حال من الكاف في ﴿وأرسلناك﴾ مبين هيئته وقت إرساله.

3) (أو مِنهما) معًا (نحوُ لقيتُ عبدَ اللهِ راكبَينِ) فراكبين حال من عبد الله ومن التاء في لقيت، والمعنى لقيت عبد الله حالة كوني راكبا وكونه راكبا. فإن قلتَ "لقيتُ عبد الله راكبا" احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول.

[أحكام الحال]:

[الحال لا يكون إلا نكرة]:

([35]) سورة القصص / 21.

([36]) سورة النساء / 79.

(ولا يكونُ الحالُ إلا نكرةً فإنْ وقَعَ) في كلامهم (بلفظِ المَعرفةِ أُوِّلَ بنَكِرَةٍ) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحوُ جاءَ زيدٌ وحدَه) فوحده معرفة بالإضافة وهو حال من زيد، فيؤول بنكرة (أي) جاء زيد (مُنفَرِدًا.

[كونه مشتقًا غالبًا]:

والغالبُ) في الحال (كونُه مشتقًّا) من مصدر للدلالة على متصف به (وقد يقعُ جامدًا مؤوَّلًا بمشتقٍّ):

- كأن دل على تشبيه (نحوُ بدتِ الجاريةُ قمَرًا) فقمرا حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق (أي مضيئةً.
- و)كأن دل على مفاعلة من الجانبين نحو (بعتُه) البُرَّ (يدًا بيدٍ) فيدا حال من الفاعل والمفعول، وفيه معنى المفاعلة (أي متقابضَينِ.
- و)كأن دل على ترتيب نحو (ادخلُوا رجلًا رجلًا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا (أي مترتِبِينَ.

[كون الحال بعد تمام الكلام]:

ولا يكونُ) الحال (إلا بعدَ تمامِ الكلامِ أي) بأن يقع (بعدَ جملةٍ تامّةٍ) مركبة من مبتدإ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام (بمعنى أنه ليسَ أحدَ جزأيِ الجملةِ) وإن توقف حصول الفائدة عليه.

(وليسَ المرادُ) بتمام الكلام (أن يكونَ الكلامُ مستغنيًا عنها) لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليلِ قولِه تعالى ﴿ولا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحًا﴾[37]) وقوله: ﴿وما خلقْنا السمواتِ والأرضَ وما بينهما لاعِبِينَ﴾[38] ألا ترى أن الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر "مرحا" و"لاعبين".

[صاحب الحال يكون معرفة]:

(ولا يكونُ صاحبُ الحالِ إلا معرفةً كما تقدم في الأمثلةِ) لأنه محكوم عليه في المعنى، والأصل في المحكوم عليه التعريف (أو نكرةً بمسوِّغٍ) من المسوغات لقربه حينئذ من المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدإ وهي بمنزلة الخبر.

([37]) سورة الإسراء / 37.

([38]) سورة الأنبياء / 16.

[مسوّغات مجيء صاحب الحال نكرة]:

فمن المسوغات:

1) أن يتقدم عليه الحال (نحوُ في الدار جالسًا رجلٌ) فجالسا حال من رجل، وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه.
2) ومن المسوغات أن يكون صاحبها:
أ. مخصَّصا بإضافة (و)ذلك نحو (قولِه تعالى ﴿في أربعةِ أيامٍ سَواءً﴾[39]) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام.
ب. أو واقعا بعد نفي (و)ذلك نحو (قولِه تعالى ﴿وما أهلَكْنا مِن قريةٍ إلَّا لها مُنْذِرُون﴾[40]) فجملة "لها منذرون" حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.
ج. أو مخصَّصا بوصف (و)ذلك نحو (قراءةِ بعضِهم ﴿ولمَّا جاءهم كتابٌ مِن عندِ اللهِ مُصَدِّقًا﴾[41] بالنصبِ) فمصدقا حال من كتاب وهو نكرة لتخصيصه بالظرف.

[وقوع الحال ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا]:

(ويقعُ الحالُ ظرفًا) كما يقع الخبر ظرفا (نحوُ رأيتَ الهلالَ بينَ السحابِ) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارًّا ومجرورًا نحوُ ﴿فخرَجَ على قَومِهِ في زِينَتِه﴾[42]) ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج.

(ويَتعلقان) إذا وقع كل منهما حالا (بمستقرٍّ أو استقرَّ) حال كونهما (محذوفَينِ وجوبًا).

[وقوع الحال جملة خبرية]:

(ويقعُ) الحال (جملةً) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب (خبريةً) أي محتملة للصدق والكذب لا إنشائية، ولا بد لها حينئذ من رابط يربطها بمن هي له كما أشار إلى ذلك بقوله: (مرتبطةً) تلك الجملة الواقعة حالا:

([39]) سورة فصلت / 10.
([40]) سورة الشعراء / 208.
([41]) سورة البقرة / 89.
([42]) سورة القصص / 79.

1. إما (بالواوِ والضميرِ) معا (نحوُ) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ (خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[43]) فجملة "وهم ألوف" حال من فاعل خرجوا، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو "هم".
2. (أو) مرتبطةً (بالضميرِ فقط نحوُ ﴿اهبِطُوا بعضُكُم لِبعضٍ عَدُوٌّ﴾[44]) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل اهبطوا، وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف.
3. (أو) مرتبطةً (بالواو) فقط (نحوُ ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ونحنُ عُصْبَةٌ﴾[45]) فجملة ﴿ونحن عصبة﴾ حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال.

([43]) سورة البقرة / 243.

([44]) سورة البقرة / 36.

([45]) سورة يوسف / 14.

(بابُ التمييزِ

[ضابط التمييز]:

هو الاسمُ المنصوبُ) بما سبقه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذواتِ أو النِّسَبِ) الكائنة في الجمل، فخرج عن ذلك الحال فإنها ليست مفسرة لإبهام ذات أو نسبةٍ.

[أنواع الذات المبهمة]:

(والذاتُ المبهَمةُ) الرافع لإبهامها التمييز (أربعةُ أنواعٍ:

1. أحدُها العَدَدُ):

أ. الصريح من أحد عشر فما فوقها إلى المائة (نحو اشتريتُ عشرينَ غلامًا) فإن عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه فبذكر التمييز ارتفع ذلك الإبهام (و)كذا (ملكتُ تسعينَ نعجةً).

ب. وغير الصريح وهو كم الاستفهاميةُ نحو كم عبدا ملكتَ؟

وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما سيأتي، فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال.

2. (والثاني المقدارُ) أي ما يعرف به قدر الشيء، وهو ثلاثة أقسام لأنه:

أ. إما كيل (كقولك: اشتريتُ قفيزًا برًّا).

ب. أو وزن (و)ذلك كقولك: اشتريت (مَنًا سَمْنًا).

ج. أو مساحة (و)ذلك كقولك اشتريت (شِبْرًا أرضًا.

3. والثالثُ شبهُ المِقدارِ) في الكيل أو الوزن أو المساحة.

أ. فشبه الكيل نحو عندي سِقاءٌ ماءً.

ب. وشبه الوزن (نحوُ ﴿مثقالَ ذَرَّةٍ خَيرًا﴾[46] فـ﴿خيرًا﴾ تمييزٌ لـ﴿مِثقالَ ذرّةٍ﴾).

ت. وشبه المساحة نحو "ما في السماء موضع راحة سحابا".

وإنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه لأنها ليست معدة لذلك وإنما تشبهه.

([46]) سورة الزلزلة / 7.

4. (والرابعُ ما كانَ فرعًا للتمييزِ:

- نحوُ هذا خاتمٌ حديدًا) فالخاتم فرع الحديد لأنه مصنوع منه فيكون الحديد هو الأصل بهذا الاعتبار.
- (و)مثله هذا (بابٌ ساجًا) فالباب فرع الساج، والساج نوع من الخشب.
- (و)هذه (جبةٌ خَزًّا) فالجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير.

ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الأكثر.

[التمييز الرافع لإبهام النسبة: محول أو غير محول]:

وقد فهم من حد التمييز أنه قسمان: ما يرفع إبهام ذات مبهمة كما تقدم، وما يرفع إبهام نسبة وإليه أشار بقوله (والمبينُ لإبهامِ النِّسبةِ) نوعان محول وغير محول.

[التمييز المحوّل]:

فالمحول له ثلاث حالات لأنه:

1) (إمّا محوَّلٌ عن الفاعلِ:

- نحوُ تصبَّبَ زيدٌ عرَقًا) فعرقا تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد، والأصل: تصببَ عرقُ زيد.
- (وتفقّأ) أي امتلأ (بكرٌ شحمًا) فشحما تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر، والأصل: تفقأ شحم بكر.
- (وطابَ محمدٌ نفسًا) فنفسا تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد، والأصل: طابت نفس محمد.
- (وقولِه تعالى ﴿واشتعَلَ الرأسُ شيبًا﴾[47]) فشيبا تمييز لإبهام نسبة الاشتعال إلى الرأس، والأصل: اشتعل شيب الرأس.

2) (وإمّا محوّلٌ عنِ المفعولِ نحوُ ﴿وفجَّرْنا الأرضَ عُيُونًا﴾[48]) فعيونا تمييز لإبهام نسبة التفجر إلى الأرض، والأصل وفجرنا عيون الأرض.

3) (أو) محول (عن غيرِهما) بأن يكون محولا عن المبتدإ وهو الواقع بعد اسم التفضيل:

([47]) سورة مريم / 4.

([48]) سورة القمر / 12.

- (نحو ﴿أنا أكثرُ مِنكَ مالًا﴾[49]) أصله مالي أكثر منك.
- (و)مثله نحو (زيدٌ أكرمُ منكَ أبًا وأجملُ منك وجهًا) الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك.

[التمييز غير المحوّل]:

(أو غيرُ محول) عن شيء أصلا وهو النوع الثاني (نحو امتلأ الإناءُ ماءً) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غيرَ محول.

وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو ما أحسنَه رجلا، وأحسِنْ به أبا، وحسبُك به ناصرا (ولله درُّه فارسًا) أي لله در فروسيته وهو مدح له بكمال فروسيته.

[بعض أحكام التمييز]:

- (ولا يكونُ التمييزُ إلا نكرةً) فإن ورد بلفظ المعرفة أول بنكرة معنًى كقوله[50]: [الطويل]

... وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ عنْ عَمرِو

- (ولا يكونُ إلا بعدَ تمامِ الكلامِ بالمعنى المتقدِّمِ في الحالِ) أي بأن يقع بعد جملة تامة وإن توقف حصول الفائدة عليه، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهما عندي.
- (والناصبُ لتمييزِ الذاتِ المبهمةِ) هو (تلكَ الذاتُ) كعشرون في "عشرون درهما عندي" (و)الناصب (لتمييزِ النسبةِ) هو (الفعلُ المسندُ) كطاب زيد نفسا أو شبهُه نحو زيد متصبب عرقا وزيد أجمل منك وجها، وإنما اقتصر على الفعل؛ لأنه الأصل.
- (ولا يتقدمُ التمييزُ) مطلقا (على عاملِه مطلقًا) أي جامدا كان أو متصرفا، فلا يقال: "زيتا رطل" ولا "رجلا ما أحسنه" ولا "نفسا طاب محمد" (واللهُ أعلم.

([49]) سورة الكهف / 34.

([50]) تمام البيت: "رأيتُك لمّا أنْ عرفتَ وجوهَنا *** صدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو".

بابُ المستثنى)

[ضابط المستثنى]:

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا.

[أدوات الاستثناء]:

(وأدواتُ الاستثناءِ ثمانيةٌ) وهي أربعة أقسامٍ:

1) الأول (حرفٌ باتفاقٍ وهو إلّا.
2) و)الثاني (اسمانِ باتفاقٍ وهما غيرُ وسِوى بلغاتِها) الأربع (فإنه يقالُ فيها سِوًى) بكسر السين والقصر (كرِضى، وسُوًى) بضمها والقصر (كهُدًى، وسَواءٌ) بفتحها والمد (كسَماء، وسِواءٌ) بكسرها والمد (كبِناء) وهذه أغربها وقل من ذكرها.
3) (و)الثالث (فِعلانِ باتفاقٍ وهما ليسَ ولا يكونُ.
4) و)الرابع (متردِّدٌ بينَ الفعليةِ والحرفيةِ) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خَلا وعَدا وحاشا ويقال فيها حاشَ) بحذف الألف الأخيرة (وحَشا) بحذف الأولى.

[إعراب المستثنى بإلا]:

[الكلام تام موجب]:

إذا علمت ذلك (فالمستثنى بإلّا ينصَبُ) وجوبا (إذا كان الكلامُ) قبلها (تامًّا موجَبًا) -بفتح الجيم- تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه.

(و)الكلام (التامُّ هو ما ذُكِر فيه المستثنى منه، والموجَبُ هو الذي لم يتقدَّمْ عليه نفيٌ ولا شبهُه) من نهي أو استفهام.

- (نحوُ قولِه تعالى ﴿فشَرِبُوا منه إلّا قليلًا﴾[51]) فقليلا مستثنى بإلا وهو واجب النصب، وما قبله "وهو شربوا" كلام تام لذكر المستثنى منه وهو الواو في شربوا، وموجب لعدم تقدم نفي أو شبهه عليه.

([51]) سورة البقرة / 249.

- (وكقولكَ قامَ القومُ إلا زيدًا.
- وخرَجَ الناسُ إلا عَمْرًا).

وينصب وجوبا بالشرط المذكور (سواءٌ كانَ الاستثناءُ متّصلًا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثّلنا، أو منقطِعًا) بأن لم يكن كذلك (نحو قامَ القومُ إلا حمارًا.

[الكلام تام غير موجب]:

وإن كانَ الكلامُ) قبلها (تامًّا غيرَ موجَبٍ) بأن تقدمه نفي أو شبهه (جازَ في المستثنى) متصلا أو منقطعا (البدلُ) أي بدل بعض عند البصريين، فيعرب بإعراب ما قبله من رفع ونصب وجر (و)جاز فيه (النصبُ على الاستثناءِ.

[الكلام تام غير موجب والاستثناء متصل]:

و)لكنِ (الأرجحُ في) المستثنى (المتصلِ البدلُ أي بجعل[52] المستثنى بدلًا مِن المستثنى منه فيتبعُه في إعرابِه نحوُ قولِه تعالى ﴿ما فعَلُوه إلا قليلٌ منهم﴾[53]) برفع قليل بدلا من الواو في فعلوه بدلَ بعض من كل، ونحو ما رأيت القوم إلا زيدا وما مررت بالقوم إلا زيدٍ.

(والمرادُ بشبهِ النفي) فيما تقدم (النهيُ نحوُ ﴿ولا يَلتَفِتْ منكم أحدٌ إلّا امْرأتُك﴾[54]) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير، فامرأتك بدل من أحد بدلَ بعض من كل (والاستفهامُ نحوُ ﴿ومَن يقنطُ مِن رحمةِ ربِّهِ إلّا الضالُّون﴾[55]) بالرفع في قراءة الجميع، فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه.

(والنصبُ) في المستثنى المتصل (عربيٌّ جيدٌ) وقد (قرئ به في السبعِ في "قليلٌ") من قوله تعالى ﴿ما فعلوه إلا قليلا منهم﴾[56] (و)في (امرأتُك) من قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتَك﴾[57].

([52]) في نسخة: أي جعل.
([53]) سورة النساء / 66.
([54]) سورة هود / 81.
([55]) سورة الحجر / 56.
([56]) سورة النساء / 66.
([57]) سورة هود / 81.

[الكلام تام موجب والاستثناء منقطع]:

(وإنْ كانَ الاستثناءُ منقطعًا:

- فالحجازيُّون يُوجِبونَ النصبَ) على الاستثناء (نحوُ) "ما فيها أحد إلا حمارا" وعليه قراءة السبعة (﴿ما لهمْ بهِ مِنْ عِلْمٍ إلّا اتِّباعَ الظَّنِّ﴾[58]) بنصب اتباع.
- (وتميمٌ يُرجِّحُونه) أي النصبَ (ويُجيزون الإتباعَ) للمستثنى منه في إعرابه (نحوُ ما قامَ القومُ إلا حمارًا) بالنصب (وإلا حمارٌ) بالرفع، ونحو ما رأيت القوم إلا حمارا بالنصب لا غير، وما مررت بأحد إلا حمارا بالنصب وإلا حمارٍ بالجر.

[الكلام الناقص: الاستثناء المفرّغ]:

(وإن كانَ الكلامُ) قبلها (ناقصًا وهو الذي لم يُذكر فيه المستثنى منه ويُسمى) حينئذ (استثناءً مفرَّغًا) لأن ما قبل "إلا" تفرغ لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له (كان) إعراب (المستثنى) الذي بعد "إلا" (على حَسَبِ العواملِ) المقتضية له؛ إذ لا عمل لِـ"إلَّا" في اللفظ (فيُعطى ما يستحقّه لو لم توجدْ "إلّا") من رفع ونصب وخفض.

(وشرطُه كونُ الكلامِ غيرَ إيجابٍ) بأن يشتمل على نفي أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة:

- (نحوُ ما قامَ إلا زيدٌ) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيتُ إلا زيدًا) بنصبه على المفعولية (وما مررتُ إلا بزيدٍ) بجره بالباء كما لو لم توجد "إلا"، والاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف فتقدير ما قام إلا زيد: ما قام أحد إلا زيد، وكذا الباقي، وهذه أمثلة النفي (و)أشار إليه بمثال من القرءان (كقولِه تعالى ﴿وما محمَّدٌ إلّا رَسولٌ﴾[59]).
- ومثال النهي (﴿ولا تَقولُوا على اللهِ إلا الحقَّ﴾[60]) فالحق منصوب على المفعولية بتقولوا (﴿ولا تجادِلُوا أهلَ الكتابِ إلا بالتيْ هيَ أحسَنُ﴾[61]) فجر ما بعد إلا بالباء لأن ما قبلها يطلب مجرورا.

([58]) سورة النساء / 157.
([59]) سورة ءال عمران / 144.
([60]) سورة النساء / 171.
([61]) سورة العنكبوت / 46.

- ومثال الاستفهام ﴿فهل يُهلَكُ إلا القَومُ الفاسِقُون﴾[62].

[إعراب المستثنى بغير وسوى]:

(والمستثنى بغيرٍ وسِوًى بلغاتِها) المتقدمة (مجرورٌ) دائما (بالإضافةِ) أي بإضافتها إليه لملازمتها الإضافة والمضافُ إليه مجرور لا غير.

(ويُعرب غيرٌ) لفظا (وسوًى) تقديرا (بما يستحقُّه المستثنى بإلّا) من الإعراب في ذلك الكلام:

- (فيجبُ نصبُها) بعد الكلام التام الموجب كما (في نحو قامُوا غيرَ زيدٍ وسِوَى زيدٍ).
- (ويجوز الإتباعُ) للمستثنى منه في إعرابه (والنصبُ) بعد الكلام التام المنفي كما (في نحوِ ما قامُوا غيرُ زيدٍ وسوَى زيدٍ) برفع غير وسوى ونصبهما، والأرجح الإتباعُ في المتصل والنصبُ في المنقطع عند تميم نحو ما فيها أحد غيرَ حمار، وأوجبه الحجازيون.
- (ويُعرَبان بحسَبِ العوامِلِ) بعد الكلام المنفي غير التام كما (في نحوِ ما قام غيرُ زيدٍ وسوَى زيدٍ) برفعهما (وما رأيتُ غيرَ زيدٍ وسوَى زيدٍ) بنصبهما (وما مررتُ بغيرِ زيدٍ وسوَى زيدٍ) بجرهما.

(وإذا مُدَّتْ سِوًى) بأن قيل سواء -بالمد مع فتح السين وكسرها- (كان إعرابُها ظاهرًا) في ءاخرها (وإذا قُصِرَتْ) من غير همزة في ءاخرها -مع كسر السين وضمها- (كان) إعرابها (مقدَّرًا على الألِفِ) أي في الألف منع من ظهوره التعذر.

[إعراب المستثنى بليس ولا يكون]:

(والمستثنى بليسَ ولا يكونُ منصوبٌ لا غيرُ) وإنما وجب نصبه (لأنّه خبرُهما نحو قامَ القومُ ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا) بنصب زيد على أنه خبرهما واسمها ضمير مستتر فيهما وجوبا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي ليس القائم أو لا يكون القائم زيدا.

---

(62) سورة الأحقاف / 35.

[إعراب المستثنى بخلا وعدا وحاشا]:

(والمستثنى بخلا وعَدا وحاشا يجوز جَرُّه) بها، (ونَصْبُه بها نحوُ قامَ القومُ خلا زيدًا) بالنصب (وخلا زيدٍ) بالجر (وعدا زيدًا) بالنصب (وعدا زيدٍ) بالجر (وحاشا زيدًا) بالنصب (وحاشا زيدٍ) بالجر.

(فإنْ جَرَرْتَ) بكل منها المستثنى (فهي حروفُ جرٍّ) غير متعلقة بشيء (وإنْ نصَبتَ) بكل منها (فهي أفعالٌ) ماضية متعدية إلى المستثنى وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا يعود إلى ما عاد إليه اسم ليس ولا يكون.

(إلا أنَّ سيبويهِ لم يسمَعْ في المستثنى بحاشا إلا الجرَّ) فالتزم حرفيتها وأوجبه ونفى النصب، وغيره سمع النصب أيضا فجوزه.

[اتصال ما بعدا وخلا]:

(وتتصلُ ما) المصدرية (بعَدا وخلا فيتعيَّنُ) حينئذ (النصبُ) بهما للمستثنى لأن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل.

(ولا تتصلُ) ما (بحاشا) إلا نادرا بخلاف عدا وخلا (تقولُ: قامَ القومُ ما عدا زيدًا) بالنصب لا غير (وقالَ لبيدٌ[63]: [الطويل]

أَلَا كلُّ شَيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ

وأمّا خبرُ كانَ وأخواتِها، وخبرُ الحروفِ المشبهةِ بليسَ، وخبرُ أفعالِ المقارَبةِ، واسمُ إنّ وأخواتِها، واسمُ لا التي لنفي الجنسِ) نصّا (فتقدَّمَ الكلامُ عليها في المرفوعاتِ) استطرادا فلا حاجة إلى إعادتها.

(وأمّا التوابعُ) التي من جملتها تابع المنصوب المقصودُ بالذكر هنا (فسيأتي الكلامُ عليها إنْ شاءَ اللهُ تعالى).

([63]) عجز البيت: "وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ". وظاهره ممتنع فلا بد من حمله على نعيم الدنيا وأما نعيم الآخرة فإنه دائم لا يزول.

ولما أنهى الكلام على المنصوبات من الأسماء أخذ يتكلم على المخفوضات فقال:

(بابُ المخفوضاتِ من الأسماءِ

[أنواع المخفوضات]:

المخفوضاتُ) المشهورة (ثلاثةٌ:

1) مخفوضٌ بالحرفِ.
2) ومخفوضٌ بالإضافةِ) أي بسببها؛ لأن الأصح أن المضاف هو العامل في المضاف إليه.
3) ومخفوض بالتبعية وهذا هو المراد بقوله: (وتابعٌ للمخفوضِ) بالحرف أو المضاف.

[المخفوض بالحرف]:

(فالمخفوضُ بالحرفِ هو ما يخفضُ بمِن وإلى وعَن وعَلى وفي والباءِ واللامِ والكافِ وحتّى والواوِ) التي للقسم (والتاءِ) المثناة فوق له أيضا (ورُبّ) بضم الراء (ومُذْ ومُنْذُ) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء.

[السبعة الأولى تجر الظاهر والمضمر]:

(فالسبعةُ الأولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجرُّ) الاسم (الظاهرَ) زمانًا أو غيرَه (و)تارة تجر (المضمرَ) ولهذا قدّمها:

- مثال "من" (نحوُ ﴿مِنكَ ومِنْ نُوحٍ﴾[64].
- و)"إلى" نحو (﴿إلى اللهِ مَرجِعُكم﴾[65]) ﴿إليه مرجعكم﴾[66].
- (و)"عن" (نحوُ ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[67] ﴿رَضِيَ اللهُ عَنهم ورَضُوا عنه﴾[68]).

([64]) سورة الأحزاب / 7.
([65]) سورة المائدة / 48.
([66]) سورة الأنعام / 60.
([67]) سورة الانشقاق / 19.
([68]) سورة المائدة / 119.

- و"على" نحوُ (﴿وعَليها وعلى الفُلْكِ﴾[69]).
- و"في" نحوُ (﴿وفي الأرضِ ءاياتٌ﴾[70] ﴿وفيها ما تشتهي الأنفسُ﴾[71]).
- والباءِ نحوُ (﴿ءامِنوا بالله﴾[72] ﴿ءامِنُوا بهِ﴾[73]).
- واللامِ نحوُ (﴿للهِ ما في السمواتِ﴾[74] ﴿لهُ ما في السمواتِ﴾[75]).

[السبعة الأخيرة تجر الظاهر فقط]:

(و)أما (السبعةُ الأخيرةُ) فهي (تختصُّ بالظاهرِ) أي بخفضه (ولا تدخلُ على المضمرِ) وتنقسم بالنسبة إلى عملها فيه أربعةَ أقسام:

[ما لا يختص بظاهر بعينه]:

1) (فمِنها ما لا يختصُّ بظاهرٍ بعينِه) بل يجر أيَّ ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكافُ وحتّى والواوُ):

- مثال الكاف (نحوُ ﴿وَرْدَةً كالدِّهانِ﴾[76] وزيدٌ كالأسدِ، وقد تدخلُ على الضميرِ في ضرورةِ الشعرِ) كقوله[77]: [الرجز]

وأُمَّ أوْعالٍ كَها أوْ أقْرَبا

- (و)مثال "حتى" (نحوُ ﴿حتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[78] وقولِهم: "أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها" بالجرِّ.
- و)مثال الواو (نحوُ واللهِ والرحمنِ) ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف باء القسم.

([69]) سورة المؤمنون / 22.
([70]) سورة الذاريات / 20.
([71]) سورة الزخرف / 71.
([72]) سورة النساء / 136.
([73]) سورة الإسراء / 107.
([74]) سورة البقرة / 284.
([75]) سورة البقرة / 116.
([76]) سورة الرحمن / 37.
([77]) صدر البيت: "خلّى الذنابات شِمالا كتَبا".
([78]) سورة القدر / 5.

[ما يختص بجر لفظ الجلالة و"ربّ"]:

2) (ومنها ما يختصُّ) جره (بـ)لفظ الجلالة (اللهِ و)لفظِ (رَبّ) بفتح الراء حال كونه (مضافًا للكعبةِ أو لياءِ المتكلمِ) وهو حرف واحد (وهو التاءُ) أي تاء القسم، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا (نحوُ ﴿تاللهِ) تَفْتَأُ﴾[79] (و)نحو (تَرَبِّ الكعبةِ وتَرَبِّي) لأفعلن، والغالب دخولها على لفظ الجلالة (وندَرَ) خفضها لغير ذلك كقولهم (تالرحمنِ وتحياتِك.

[ما يختص بجر الزمان]:

3) ومنها ما يختصُّ) جره (بالزمانِ وهو) حرفان (منذُ ومذْ) ماضيا كان وهما فيه بمعنى "من" (نحوُ ما رأيتُه منذُ يومِ الجُمعةِ أو مذْ يومَينِ) أو حاضرا وهما فيه بمعنى "في" نحو ما رأيته منذ أو مذ يومنا.

[ما يختص بجر النكرات]:

4) (ومنها ما يختصُّ) جره (بالنكراتِ) غالبا (وهو) حرف واحد (رُبَّ) بضم الراء (نحوُ رُبَّ رجلٍ في الدارِ) وهي موضوعة لإنشاء التكثير والتقليل.

وذكر في المغني أن رب حرف زائد لا يتعلق بشيء فمحل مجرورها في نحو "رب رجل صالحٍ عندي" رفع على الابتداء، وفي نحو "رب رجلٍ صالح لقيتُ" نصب على المفعولية (وقدْ تدخلُ على ضميرٍ غائبٍ ملازمٍ للإفرادِ) وإن كان التمييز مثنى أو مجموعا (والتذكيرِ) وإن كان مؤنثا (والتفسيرِ بتمييزٍ بعدَه مطابقٍ للمعنَى نحوُ رُبَّهُ فِتْيَةً) ونحو ربه رجلين وربه رجالا وربه امرأتين وربه نساء.

(وقد تحذفُ رُبّ) إذا كان مجرورها نكرة (ويبقَى) بعد حذفها (عَمَلُها) وجوبا (بعد الواوِ كقوله: [الطويل]

وَلَيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرْخَى سُدُولَهُ

وبعدَ الفاءِ كثيرًا كقولِه: [الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ

وبعدَ بلْ قليلًا كقولِه: [مشطور الرجز]

---

(79) سورة يوسف / 85.

بلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بعدَ مَهمَهِ

و)حذفُ رب وإبقاءُ عملِها (بدونِهن) أي الواو والفاء وبل (أقلُّ) منه بعد بل (كقولِه: [الخفيف]

رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ

[دخول "ما" الزائدة على حروف الجر]:

وتزادُ) ما (بعدَ مِن وعَن والباءِ فلا تكفُّهنّ عن عملِ الجرِّ):

- فمثال "من" (نحوُ ﴿مِمّا خَطِيئاتِهِم﴾[80].
- و)مثال "عن" نحوُ (﴿عمَّا قَليلٍ﴾[81]).
- ومثال الباء نحوُ (﴿فبِما نَقْضِهِم﴾[82].

وتزاد) ما (بعدَ الكافِ ورُبّ فالغالبُ أن تكفَّهما عن العملِ، فيدخلانِ حينئذٍ على الجملِ) الاسمية والفعلية:

- فالاسمية (كقولِه: [الطويل]

أخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِني يومَ مَشْهَدٍ كما سَيفُ عَمْرٍو لمْ تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

- و)الفعليةُ نحو (قولِه: [المديد]

ربَّما أوفَيتُ في عَلَمٍ ترفَعْنَ ثوبي شَمالاتُ

وقد لا تكفُّها) "ما" بدخولها عليها فيبقى عملها (كقولِه: [الخفيف]

ربَّما ضَربةٍ بسَيفٍ صَقِيلٍ

([80]) سورة نوح / 25.
([81]) سورة المؤمنون / 40.
([82]) سورة النساء / 155.

وقولِه: [الطويل]

ونَنصُرُ مولانا ونَعلَمُ أنَّهُ كما الناسِ مَجْرُومٌ عَليهِ وجارِمُ)

ويروى أيضا: "مَظلومٌ عليه وظالمُ".

(فصلٌ) في الثاني من المخفوضات

(وأما المخفوضُ بالإضافةِ فنحوُ غلامُ زيدٍ) وضارب بكر، فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه، وكذا بكر مخفوض بإضافة ضارب إليه.

[ما يحذف للإضافة]:

(ويجبُ) عند الإضافة (تجريدُ المضافِ منَ التنوينِ كما في غلامُ زيدٍ و)مما يشبهه (من نونَي التثنيةِ) أي المثنى (والجمعِ) المذكر السالم (نحو غلاما زيدٍ وكاتبُو عمرٍو.

[أقسام الإضافة المعنوية]:

والإضافةُ) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثةِ أقسامٍ:

1) منها ما يقدرُ باللامِ) التي للملك أو الاختصاص (وهو الأكثرُ) في كلامهم (نحوُ غلامُ زيدٍ وثوبُ بكرٍ) أي غلام لزيد وثوب لبكر (وما أشبَه ذلكَ.
2) ومنها ما يقدَّر بمِن) البيانية (وذلكَ كثيرٌ نحو ثوبُ خزٍّ وبابُ ساجٍ وخاتمُ حديدٍ. ويجوزُ في هذا النوعِ المقدر بمِن (نصبُ المضافِ إليه على التمييزِ) فتقول: هذا خاتم حديدا وثوب خزا وباب ساجا (كما تقدَّم في بابِه ويجوزُ رفعُه على أنّه تابعٌ للمضافِ) عطفُ بيان أو بدل.
3) (ومنها ما يُقدر بفي وذلكَ) حيث كان المضاف إليه ظرفا للأول، ولكنه (قليلٌ نحوُ ﴿بلْ مَكْرُ اللَّيلِ﴾[83] و)نحو (﴿يا صاحبَيِ السِّجْنِ﴾[84]) وفي الحديث: «**فلا يجدُونَ أعلَمَ مِن عالِمِ المَدِينةِ**»[85].

[الإضافة لفظية ومعنوية]:

(والإضافةُ) مطلقا (نوعانِ لفظيةٌ) أي منسوبة إلى اللفظ لإفادتها أمرا لفظيا كما سيأتي (ومعنويةٌ) أي منسوبة إلى المعنى لإفادتها معنًى في المضاف كما سيأتي.

([83]) سورة سبأ / 33.

([84]) سورة يوسف / 39.

([85]) رواه الترمذي في **سننه** (47/5) من حديث أبي هريرة بلفظ «**فلا يجدون أحدًا أعلمَ مِن عالِمِ المدينة**»: أبواب العلم: باب ما جاء في عالم المدينة: (2680).

[الإضافة اللفظية]:

(فاللفظيةُ ضابطُها أمرانِ) أمر في المضاف وأمر في المضاف إليه:

1) فالأول (أن يكونَ المضافُ صفةً.
2) و)الثاني (أن يكونَ المضافُ إليهِ معمولًا لتلكَ الصفةِ) فاعلَها أو مفعولها قبل الإضافة.

(والمرادُ بالصفةِ:

- اسمُ الفاعلِ نحو) هذا (ضاربُ زيدٍ) الآن أو غدا فضارب اسم فاعل مضاف إلى منصوبه معنى.
- (واسمُ المفعولِ نحوُ) هذا (مضروبُ العبدِ) الآن أو غدا فمضروب اسم مفعول مضاف إلى مرفوعه معنى.
- (والصفةُ المشبهةُ) باسم الفاعل (نحوُ) زيد (حسنُ الوجهِ.

[الإضافة المعنوية]:

و)أما الإضافة (المعنويةُ) فهي:

1) (ما انتفى فيها الأمرانِ) أي كون المضاف صفة والمضافِ إليه معمولَها (نحو غلامُ زيدٍ.
2) أو) انتفى (الأولُ) أي كون المضاف صفة (نحوُ إكرامُ زيدٍ) فإن إكرامُ مصدر مضاف إلى معموله وليس صفة.
3) (أو الثاني فقطْ نحو) هذا (كاتبُ القاضي) فكاتب وإن كان صفة لكنها غيرُ مضافة إلى معمولها.

[فائدة الإضافة: المعنوية واللفظية]:

(و)كما (تسمى هذه الإضافةُ) معنوية لإفادتها أمرا معنويا لأنها تَنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف أو التخصيص تسمى أيضا (محضةً وتفيدُ:

1) تعريفَ المضافِ بالمضافِ إليه إن كانَ المضافُ إليه معرفةً نحوُ غلامُ زيدٍ) مشارا به إلى غلام معين.
2) (و)تفيد (تخصيصَ المضافِ) بالمضاف إليه (إن كانَ المضافُ إليه نكرةً نحوُ غلامُ رجلٍ) ولا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة، وأما المضمرات والموصولات وأسماء الإشارة فتمتنع إضافتها.

(وأما الإضافةُ اللفظيةُ) التي هي إضافة الوصف إلى معموله (فلا تفيدُ) المضاف (تعريفًا ولا تخصيصًا، وإنّما تفيدُ) أمرا لفظيا وهو (التخفيفُ في اللفظِ) بحذف التنوين كضاربُ زيد فإن أصله ضاربٌ زيدا لا ضاربٌ فقط فحذف التنوين للإضافة أو بحذف النون كضاربا زيد وضاربو عمرو (وتسمى) أيضا (غيرَ محضةٍ).

[عامل الجر في المضاف إليه]:

وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه على أقوال (والصحيحُ) منها (أنَّ المضافَ إليه مجرورٌ بالمضافِ لا بالإضافةِ.

وتابعُ المخفوضِ) من نعت وغيره (يأتي في التوابعِ إن شاء الله تعالى.

بابُ إعرابِ الأفعالِ) المضارِعة

[مقدّمة]:

(تقدَّم أن الفعلَ ثلاثةُ أنواعٍ: ماضٍ وأمرٌ ومضارعٌ، وأنَّ) الفعل (الماضيَ و)فعل (الأمرِ مبنيانِ وأنّ المعربَ من الأفعالِ) إنما (هو المضارعُ) لكن إنما يعرب (إذا لم يتصلْ بنونِ الإناثِ) فإن اتصل بها بني معها على السكون (ولا بنونِ التوكيدِ المباشِرةِ) له من غير حاجز فإن اتصلت به من غير حاجز بني معها على الفتح (وتقدَّمَ أنّ الفعلَ) المضارع (يدخلُه من أنواعِ الإعرابِ ثلاثةٌ الرفعُ) بحركة أو حرف (والنصبُ) بحركة أو حذف حرف (والجزمُ) بحذف حركة أو حرف.

[عامل رفع المضارع]:

(إذا عُلِم ذلكَ فالإعرابُ) المذكور (خاصٌّ بالمضارعِ) أي منفرد به عن قسيميه (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوعٌ أبدًا) ورافعه تجرده مما ذكر، ويستمر على رفعه (حتى يدخلَ عليه ناصبٌ فينصبَه) أو يُعطفَ على منصوب (أو) يَدخلَ عليه (جازمٌ فيَجزمَه) أو يُعطفَ على مجزوم، مثال تجرده مما ذكر (نحوُ ﴿إيّاكَ نَعبُدُ وإيّاكَ نَسْتَعِين﴾[86]) ﴿يَعلَمُ ما تُسِرُّون وما تُعْلِنُون﴾[87].

([86]) سورة الفاتحة / 5.

([87]) سورة النحل / 19.

[نواصب المضارع: ما يَنصِبُ بنفسه وما يَنْصِبُ بأن مضمرة]

(والنواصبُ التي تنصِبُه قسمانِ:

1) قسمٌ) متفَق على نصبه وهو ما (ينصبُ) المضارع (بنفسِه.
2) وقسمٌ) مختلَف في أنه (ينصبُ) المضارع، والأصح أن النصب (بأنْ مضمرةٍ بعدَه) وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا.

[ما ينصب بنفسه: أن المصدرية]:

(فـ)القسم (الأولُ) المتفق عليه (أربعةٌ أحدُها "أن") المصدريةُ بفتح الهمزة وسكون النون تنصب المضارع (إنْ لمْ تُسبَقْ بعِلمٍ ولا ظَنٍّ) وهي معه في تأويل المصدر:

- فتقع فاعلا نحو يعجبني أن تفعل.
- ومفعولا (نحوُ ﴿يريدُ اللهُ أنْ يُخَفِّفَ عَنكُم﴾[88]).
- ومبتدأً نحو (﴿وأنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكم﴾[89]).
- ومجرورةً نحو ﴿مِن قَبلِ أنْ يأتيَ﴾[90].

(فإنْ سُبِقت بعلمٍ) أي بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظه (نحوُ ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكونُ﴾[91]) ﴿أفلا يَرَونَ أنْ لا يَرجِعُ﴾[92] (فهي مخففةٌ مِن) أنَّ (الثقيلةِ) تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفةٌ تنصب المضارع (واسمُها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ) وجوبا (والفعلُ) بعدها (مرفوعٌ) بالتجرد (وهو وفاعلُه) مرفوع المحل على أنه (خبرُها كما تقدَّم في بابِ النواسِخِ.

([88]) سورة النساء / 28.
([89]) سورة البقرة / 184.
([90]) سورة البقرة / 254.
([91]) سورة المزمل / 20.
([92]) سورة طه / 89.

وإنْ سُبقتْ بظنٍّ فوجهانِ) أي جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (نحوُ ﴿وحسِبُوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ﴾[93] قرئ في السبعةِ بالنصبِ) إجراء للظن على أصله (والرفعِ) على تأويله بالعلم.

[لن]:

(والثاني) مما ينصب بنفسِه (لَنْ نحوُ ﴿لَن نَبْرَحَ عليهِ عاكفِينَ﴾[94]) ﴿لنْ تنالُوا البِرَّ﴾[95].

[كي المصدرية]:

(والثالثُ كي المصدريةُ وهي المسبوقةُ باللامِ) التعليلية (لفظًا نحوُ ﴿لِكَيلَا تَأسَوا﴾[96] أو) باللام (تقديرًا نحو "جئتُكَ كي تُكرِمَني") إذا قدَّرتَ أن الأصل "لكي تكرمني" ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها.

(فإنْ لم تقدَّرِ اللامُ) قبلها (فكي جارّةٌ) تعليلية (والفعلُ منصوبٌ بأنْ مضمرةٍ بعدَها وجوبًا.

[إذًا]:

والرابعُ إذًا) واشترط لإعمالها ثلاثة أمور، أشار:

1) إلى الأول بقوله (إنْ صُدِّرتْ في أولِ الكلامِ) المجاب به، فإن وقعت حشوا فيه نحو "أنا إذًا أكرمُك" جوابا لمن قال "أنا ءاتيك" أهملت.
2) وإلى الثاني بقوله: (وكانَ الفعلُ بعدَها مستقبَلًا) فإن كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثُك "إذا أظنُك صادقا" أهملت؛ لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال.
3) وإلى الثالث بقوله (متصلًا بها أو منفصلًا عنها بقَسَمٍ أو بلا النافيةِ) فإن فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت؛ فإذا استوفت إذًا الشروطَ الثلاث عمِلت:

- (نحو إذًا أكرمَك) جوابا لمن قال "أنا ءاتيك".
- (أو إذًا واللهِ أكرمَك) جوابا له أيضا، وهذا مثال للفصل بالقسَم.

([93]) سورة المائدة / 71.
([94]) سورة طه / 91.
([95]) سورة ءال عمران / 92.
([96]) سورة الحديد / 23.

- (أو إذًا لا أخيّبَك جوابًا لمن قال أنا ءاتِيْك) مثال للفصل بلا النافية.

(وتسمى) إذًا (حرفَ جوابٍ) لوقوعها في كلام مجاب به كلامٌ ءاخر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو ءاخره (وجزاءٍ) لأن مضمون ما هي فيه جزاءٌ لمضمون كلام ءاخر.

[ما ينصب بأن مضمرة وجوبا أو جوازًا]:

(و)القسم (الثاني) وهو (ما ينصبُ المضارعَ بإضمارِ أنْ بعدَه قسمانِ) باعتبار جواز الإضمار ووجوبه:

1) (ما تُضمَرُ أنْ بعده جوازًا) ولو أظهرت في الكلام لجاز.
2) (وما تضمرُ أنْ بعده وجوبًا) فيمتنع إظهارها.

[لام كي]:

(فالأولُ خمسةٌ) من الحروف (وهي لامُ كي) كجئتك لأزورَك و(نحوُ ﴿وأُمِرنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالَمِين﴾[97]) فنسلم منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام، وإنما أضمرت بعدها "أن" ليكون حرف الجر داخلا على الاسم.

[الواو والفاءُ وثُمَّ وأو]:

(و)الأربعة الباقية هي (الواوُ والفاءُ وثُمَّ وأو العاطِفاتُ على اسمٍ خالصٍ) أي (ليسَ في تأويلِ الفعلِ) أي لم يقصد به معنى الفعل.

- مثال الواو (نحوُ قولِه: [الوافر]

ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِيْ)

فتقر منصوب بأن مضمرة معطوف على "لبس"، وإنما أضمرت أن لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم.

- (و)مثال الفاء (قولُه: [البسيط]

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ)

---

[97] سورة الأنعام / 71.

فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على "توقُّع".

- (و)مثال ثُم (قولُه: [البسيط]

إِنِّي وقَتْلِي سُلَيكًا ثُمَّ أعْقِلَهُ)

فأعقلَه بالنصب على تقدير أَنْ لعطفه على "قتلي".

- (و)مثال أو (قولُه تعالى) ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وَحْيًا أو مِن وَراءِ حِجابٍ (أو يُرسِلَ رَسولًا﴾[98])

في قراءة من نصب يرسل بأن مضمرة لعطفه على وحيا.

[ما تضمر أن بعده وجوبا]:

(و)القسم (الثاني وهو ما تضمرُ أن بعدَه وجوبًا ستةٌ) من الحروف:

[كي الجارة]

أحدها: (كي الجارةُ) التعليلية (كما تقدَّم) قريبا أثناء الكلام على كي المصدرية.

[لام الجحود]

(و)ثانيها (لامُ الجحودِ) وهي المسبوقة بكون منفي (نحوُ ﴿وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهم﴾[99]) ﴿لم يكنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لهم﴾[100] فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة وجوبا بعد اللام.

[حتى الجارة]

(و)ثالثها (حتى) الجارة، وإنما ينصب المضارع بإضمار أنْ (إنْ كانَ الفعلُ) بعدها (مستقبَلًا) بالنسبة إلى ما قبلها، (نحوُ) ﴿لن نَبْرَحَ عليه عاكفِينَ (حتى يَرجِعَ إلينا موسَى﴾[101]) فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى ما قبل حتى.

([98]) سورة الشورى / 51.

([99]) سورة الأنفال / 33.

([100]) سورة النساء / 137.

([101]) سورة طه / 91.

["أو" بمعنى "إلى" أو بمعنى "إلا"]

(و)رابعها (أوْ بمعنى إلى) بأن صلحت مكانها وذلك إذا كان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا (أو) بمعنى (إلا) بأن صلحت مكانها:

- فالأول نحو "لألزمنك أو تعطيني حقي" أي لا أفارقك إلى أن تعطيني حقي و(كقولِه: [الطويل]

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أدرِكَ المنى فما انْقادَتِ الآمالُ إلَّا لصابِرِ)

- والثاني نحو "لأقتلن الكافر أو يسلم" أي إلا أن يسلم (وقوله): [الوافر]

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ (كسَرْتُ كُعُوْبَها أوْ تَسْتَقِيْما)

أي إلا أن تستقيم.

والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم؛ لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل، أي ليكونن لزوم مني أو إعطاء منه، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها.

[فاء السببية وواو المعية]

(و)خامسها (فاءُ السببيةِ) وهي التي قصد بها الجزاء بأن يكون ما قبلها سببا لما بعدها (و)سادسها (واوُ المعيةِ) أي التي تفيد معنى "مع" بأن يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونهما (مسبوقَيْنِ بنفيٍ محضٍ) أي خالص من معنى الإثباتِ (أو طلبٍ بالفعلِ) أي بصيغته.

- مثال الفاء بعد النفي (نحو ﴿لا يُقضَى علَيهِمْ فيَمُوتُوا﴾[102]).
- (و)مثال الواو بعده أيضا (نحوُ) ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولَمّا يَعلَمِ اللهُ الذِينَ جاهَدُوا مِنكم (ويَعلَمَ الصابِرِينَ﴾[103]).

([102]) سورة فاطر / 36.

([103]) سورة ءال عمران / 142.

- (و)مثال الفاء بعد الطلب نحو (﴿لا تَطْغَوا فيهِ فيَحِلَّ عليكُم غَضَبي﴾[104]).
- والواو بعده نحو (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) بنصب تشرب أي لا يكن منك أكلُ السمك مع شرب اللبن.

والطلبُ يشمل سبعة أشياء:

1) الأمر نحو "زرني فأكرمك".
2) والنهي كما تقدم.
3) والدعاء نحو "اللهم تب عليّ فأتوب".
4) والاستفهام نحو "هل تأتيني فأكرمك".
5) والعرض نحو "ألا تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرا".
6) والتحضيض نحو "هلا اتقيت الله فيغفر لك".
7) والتمني نحو "ليت لي مالا فأحج منه".

فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية وهي المعبر عن أجوبتها بالأجوبة الثمانية، وما بعد الفاء في هذه الأمثلة في تأويل مصدر معطوف على مصدر ءاخر متصيَّد مما قبل الفاء، وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو.

وتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية لإخراج العاطفتين على صريح الفعل والمستأنفتين، وبسبق النفي أو الطلب لإخراج نحو "زيد يأتينا فيحدثُنا" فيمتنع نصبه، والنفيِ بالمحضِ لإخراج النفي المنتقض بإلا نحو "ما تأتينا إلا فتحدثُنا"، والطلبِ بالفعل لإخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو "صه فأحسنُ إليك" أو بالمصدر نحو "سقيا فيرْوِيْكَ".

([104]) سورة طه / 81.

[جوازم المضارع: جازمٌ لفعلٍ واحدٍ وجازمٌ لفعلين]:

(والجوازمُ) للمضارع (ثمانيةَ عشرَ) جازما (وهي نوعانِ: جازمٌ لفعلٍ واحدٍ وجازمٌ لفعلين.

[الجازم لفعل واحد]:

فالأولُ سبعةٌ) لا خلافَ في حرفيتها (وهي:

1) "لم" نحوُ ﴿لم يَلِدْ ولم يُولَدْ 3 ولم يَكنْ لَه كفُوًا أحدٌ﴾[105]) فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويلد مجزوم بلم وكذا ما بعده.
2) (و)ثانيها (لَمَّا) أختها في إفادة ما ذكر (نحوُ ﴿لَمَّا يَقْضِ ما أمَرَهُ﴾[106]) لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال وبتوقع ثبوته بخلاف لم فإن النفي بها لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا نحو {لم أكن بدعائك رب شقيا} وقد يكون منقطعا نحو {لم يكن شيئا مذكورا} أي ثم كان.
3) (و)ثالثها (أَلَمْ) هي "لم" والهمزة لا مدخل لها في العمل وإن دخلت لمعنى، ولشدة امتزاجها بها صارت كالجزء منها (نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ) لكَ صَدرَكَ﴾[107] ﴿أَلم تَرَ أَنَّ اللهَ﴾[108].
4) (و)رابعها (أَلَمَّا) هي "لما" قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في "ألم" (كقولِه: [الطويل]

على حِيْنَ عاتَبتُ المشِيْبَ على الصِّبا ... فقُلْتُ ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

5) و)خامسُها (لامُ الأمرِ) وهي التي يطلب بها الفعل (و)مثلها لام (الدعاءِ) وهي في الحقيقة لام الأمر ولكن سميت بذلك تأدبا:

- (نحوُ ﴿لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ﴾[109]) مثالٌ للام الأمر.
- (﴿لِيَقْضِ علينا رَبُّكَ﴾[110]) مثال للام الدعاء.

([105]) سورة الإخلاص / 3-4.
([106]) سورة عبس / 23.
([107]) سورة الشرح / 1.
([108]) سورة إبراهيم / 19.
([109]) سورة الطلاق / 7.
([110]) سورة الزخرف / 77.

ولام الطلب محركةٌ بالكسر، نعم إن وليت عاطفا جاز تسكينها نحو ﴿فلْيَضْحَكُوا قلِيلًا ولْيَبْكُوا كثيرًا﴾[111]، وتدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة افعل.

6) (و)سادسُها (لا) المستعملة (في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و)مثلها لا المستعملة في (الدعاءِ) وهي لا الناهية في الحقيقة:

- (نحوُ ﴿لا تحزَنْ﴾[112]) ﴿لا تخافوا﴾[113] مثال للا الناهية.
- ونحو ﴿ربَّنا (لا تؤاخذنا﴾[114]) مثال للا الدعائية.

7) (و)سابعُها (الطلبُ إذا سقطتِ الفاءُ من المضارعِ) الواقع (بعدَه) أي الطلبِ (وقُصِدَ به الجزاءُ) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه (نحوُ) ﴿قلْ (تعالَوا أتْلُ﴾[115]) فأتل فعل مضارع تقدمه طلب وهو "تعالوا" وقصد به الجزاء فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم، فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو (و)مثله نحو (قولِه: [الطويل]

قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرى حَبِيْبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

أي إن تقفا نبك فالبكاء مسبب عن وقوفهما.

والطلب كما تقدم شامل:

1) للأمر كما مثل.
2) والنهي نحو "لا تدن من الأسد تسلمْ".
3) والدعاءِ نحو "رب اغفر لي أدخلِ الجنة".
4) والاستفهامِ نحو "هل تكرمُني أكرمْك".
5) والتمني نحو "ليت لي مالا أنفقْه".
6) والعرض نحو "ألا تنزلُ عندنا تصبْ خيرا".

([111]) سورة التوبة / 82.
([112]) سورة التوبة / 40.
([113]) سورة فصلت / 30.
([114]) سورة البقرة / 286.
([115]) سورة الأنعام / 151.

7) والتحضيض نحو "لولا تأتينا تحدثْنا".

ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه نحو "لا تكفر تدخلِ الجنة"، فلا يقال "لا تكفر تدخلِ النارَ".

[ما يجزمُ فعلَينِ]:

(و)النوعُ (الثاني) وهو (ما يجزمُ فعلَينِ) بدخوله عليها ليدل على أن الأول منهما سبب والثاني مسبب (أحدَ عشَرَ) جازما، وتسمى أدوات الشرط لإفادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه (وهو:

1) إنْ) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (نحوُ ﴿إِنْ يشَأْ يُذهِبْكم﴾[116].
2) وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضُمِّن معنى الشرط (نحوُ ﴿وما تفعَلُوا مِن خيرٍ يعلَمْه اللهُ﴾[117].
3) ومَن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (نحوُ ﴿مَن يَعمَلْ سُوءًا يُجزَ بِهِ﴾[118].
4) ومهما) هو كـ"ما" فيما وضع له (كقولِه) [الطويل]

أغَرَّك مِنّي أنَّ حُبَّكِ قاتلي (وأنكِ مَهما تأمُرِي القَلْبَ يفعَلِ)

5) (وإذْما) هو كـ"إن" (نحوُ إذما تقمْ أقمْ) وقولِه: [الطويل]

وإنَّكَ إذْما تأتِ ما أنتَ ءامِرٌ بهِ تُلْفِ مَن إيَّاهُ تأمُرُ ءاتِيا

6) (وأيٌّ) -بالتشديد- موضوع بحسب ما يضاف إليه:

- فيكون لمن يعقل في نحو "أيُّهم يقم أقم معه".
- ولما لا يعقل في نحو "أيَّ الدواب تركبْ أركبْ".
- وللمكان في نحو "أيَّ مكان تجلس أجلس".
- وللزمان في نحو "أيَّ يوم تصمْ أصمْ معك".

([116]) سورة النساء / 133.
([117]) سورة البقرة / 197.
([118]) سورة النساء / 123.

وقد مثّل لأي بمثال ليس الجوابُ فيه فعلا لإفادة أن ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضا مما سيأتي (نحوُ ﴿أيًّا ما تدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحسنى﴾[119]) فجملة ﴿له الأسماءُ الحسنى﴾ من المبتدإ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

7) (ومَتى) موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقولِه[120]: [الوافر]

مَتى أضعِ العِمامَةَ تَعْرِفُوني

8) وأيّان) هو كمتى (كقولِه[121]: [الطويل]

أيّانَ ما تعدِلْ به الرّيْحُ تَنزِلِ

9) وأينَ) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحوُ ﴿أينَما تكونُوا يدرِكْكُم الموتُ﴾) وقولِه[122]: [الرمل]

أينَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

10) (وأنّى) هو كأين (كقولِه: [الطويل]

فأصْبَحْتَ أنّى تأتِها تَسْتَجِرْ بِها تجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تأجَّجا

11) (وحيثُما) هو كأين (كقولِه: [الخفيف]

حَيثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللهُ نَجاحًا) في غابِرِ الأزْمانِ

[إعراب أدوات الشرط]

(وهذه الأدواتُ الإحدى عشرةَ) الجازمةُ للفعلين (كلُّها أسماءٌ) حتى مما (إلا إنْ وإذْما فإنهما حرفانِ) وإذا كان ما عداهما اسما فلا بد له من محل من الإعراب إما النصب أو الرفع؛ لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غير، فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط، وما

([119]) سورة الإسراء / 110.

([120]) صدر البيت: "أنا ابن جَلا وطلّاع الثنايا".

([121]) صدر البيت: "إذا النعجةُ العجفاءُ باتَتْ بقَفرةٍ".

([122]) صدر البيت: "صعدة نابتة في حائرٍ".

كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء إن كان فعل الشرط غير متعد نحو "من يقم أقم معه" وإلا فإن وقع عليه نحو "من تضرب أضرب" فهو في محل نصب.

(ويُسمى الفعلُ الأولُ) من الفعلين المجزومين بإحدى هذه الأدوات (شرطًا ويُسمى الثاني) منهما (جوابًا وجزاءً).

ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما، أو ماضيين فالجزم لمحلهما، أو مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فلكل منهما حكمه.

[شروط جملتي الشرط والجواب]

- ولا يكون الشرط إلا جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنفيس أو ناف غير لا ولم.
- وأما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية.

[اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية]

(وإذا لم يصلحِ الجوابُ أن يجعلَ شرطًا) بأن كان أحد الأمور التي لا يصح أن تقع شرطا كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منفيٌّ بغير لا ولم (وجبَ اقترانُه بالفاءِ) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه.

- مثال الجملة الاسمية (نحوُ ﴿وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فهُو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ﴾[123]).
- والفعلية التي فعلها طلبي نحو (﴿إنْ كنتُم تُحِبُّون اللهَ فاتَّبِعُوني﴾[124]).
- والتي فعلها مقرون بناف نحو (﴿وما تَفعلوا مِن خيرٍ فلن تُكفَرُوه﴾[125]).

فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر.

([123]) سورة الأنعام / 17.

([124]) سورة ءال عمران / 31.

([125]) سورة ءال عمران / 115. قال النسفي (284/1): بالياء فيهما كوفي غير أبي بكر.

وهي متعينة للربط فيما عدا الجملةَ الاسمية، أما فيها فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو بإذا الفجائيةِ نحوُ ﴿وإنْ تُصِبْهم سَيئةٌ بما قدَّمَتْ أيدِيْهم إذا هم يَقْنَطُون﴾[126].

[عدُّ كيفما من الجوازم لفعلين]

وذكر صاحبُ الآجروميةِ في الجوازمِ كيفَما نحوُ "كيفما تفعل أفعل") والمشهور فيها عدم الجزم (والجزمُ بها مذهبٌ كوفيّ، ولم نقِفْ لها على شاهدٍ في كلامِ العربِ.

[الجزم بإذا في ضرورة الشعر]

وقد يُجزَمُ بإذا) لكن لا يقع ذلك إلا (في ضرورةِ الشعرِ كقولِه): [الكامل]

استغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنى (وإذا تصِبْكَ خَصاصَةٌ فتجَمَّلِ)

بالجيم أو بالحاء المهملة.

([126]) سورة الروم / 36.

ولما أنهى الكلام على ما يعرب بالأصالة والاستقلال أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا لغيره وهو أربعة أشياء، وبدأ منها بالنعت فقال:

(بابُ النَّعْتِ

[ضابط النعت]:

النعتُ هو التابعُ) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه، وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع، وقوله (المشتقُّ أو المؤولُ به) مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظُ المتبوع نحو زيد قائم قائم، فإنه خارج بقوله (المباينُ للفظِ متبوعِه.

- والمرادُ بالمشتقِّ) ما دل على حدث وصاحبه وهو:
  أ. اسمُ الفاعلِ كضاربٍ.
  ب. واسمُ المفعولِ كمضروبٍ.
  ت. والصفةُ المشبهةِ كحسنٍ.
  ث. واسمُ التفضيلِ كأعلمَ.

بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها؛ لعدم دلالتها على ذلك.

- (والمرادُ بالمؤولِ بالمشتقِ) ما يفيد مِن المعنى ما يفيده المشتق وهو:
  أ. (اسمُ الإشارةِ) غير المكاني (نحوُ مررتُ بزيدٍ هذا) أي الحاضر.
  ب. (واسمُ الموصولِ) غير مَن وما (نحوُ مررتُ بزيدٍ الذي قام) أي المعلومِ قيامه.
  ت. (وذو بمعنى صاحبٍ نحو مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) أي صاحبه.
  ث. (وأسماءُ النِّسَبِ نحو مررتُ برجلٍ دمشقيٍّ) أي منسوب إلى دمشق.
  ج. (ومِن ذلكَ) أي المؤولِ بالمشتق (الجملةُ) فإنها قد ينعت بها نحو "جاءني رجل قام أبوه"؛ لأن ذلك في معنى قائم أبوه.

وشرطها أن تكون خبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف؛ ليحصل بها تخصيصه وإلا لكانت أجنبية عنه.

(وشرطُ المنعوتِ بها أن يكونَ نكرةً) لأنها في حكم النكرة لتأولها بالمفرد النكرة، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة (نحوُ ﴿واتقوا يومًا تُرجَعُون فيهِ إلى اللهِ﴾[127]) فجملة ترجعون في محل نصب نعت ليوما وهو نكرة.

ح. (وكذلكَ المصدرُ) ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماعي.

(ويُلتزمُ إفرادُه وتذكيرُه تقولُ مررتُ برجلٍ عَدْلٍ وبامرأةٍ عَدْلٍ وبرجلَينِ عَدْلٍ وبرجالٍ عَدْلٍ.

[تبعية النعت للمنعوت]

والنعتُ) حقيقيا كان أو سببيا (يتبعُ المنعوتَ) في اثنين من خمسة:

- (في رفعِه ونصبِه وخفضِه) أي في واحد منها.
- (و)في (تعريفِه وتنكيرِه) أي في واحد منهما.

فلا تنعت معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أو دونه.

[النعت الحقيقي يتبع منعوته في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والتثنية والجمع]:

(ثم إن رفعَ) النعت (ضميرَ المنعوتِ المستترَ فيه تبِعَه أيضًا) في اثنين من خمسة:

- (في تذكيرِه وتأنيثِه) أي في واحد منهما.
- (وفي إفرادِه وتثنيتِه وجمعِه) أي في واحد منها.

فيصير بهذه[128] مع ما مر مطابقا له في أربعة من عشرة:

- (تقولُ) في النعت الجاري على مدلوله[129] حالة الرفع مع التذكير والإفراد والتعريف (قامَ زيدٌ العاقلُ، و)حالة النصب (رأيتُ زيدًا العاقلَ، و)حالة الخفض (مررتُ بزيدٍ العاقلِ.
- و)تقول مع التأنيث والإفراد والتعريف (جاءت هندٌ العاقلةُ) في الرفع، (ورأيتُ هندا العاقلةَ) في النصب، (ومررتُ بهندٍ العاقلةِ) في الخفض.

([127]) سورة البقرة / 281.

([128]) في نسخة: بهذا.

([129]) في نسخة: على من هو له.

- (و)تقول مع التنكير والإفراد والتذكير (جاءَ رجلٌ عاقلٌ) في الرفع، (ورأيتُ رجلًا عاقلًا) في النصب، (ومررتُ برجلٍ عاقلٍ) في الخفض.

(و)بناء على ما تقدم يقال:

- (جاءَ الزيدان العاقلانِ ورأيتُ الزيدَينِ العاقلَينِ ومررتُ بالزيدَينِ العاقلَينِ.
- وجاءَ الزيدونَ العاقلُونَ ورأيتُ الزيدِينَ العاقلِينَ ومررتُ بالزيدِينَ العاقلِينَ.
- وجاءتِ الهندانِ العاقلتانِ ورأيتُ الهندَينِ العاقلتَينِ ومررتُ بالهندَينِ العاقلتَينِ.
- وجاءتِ الهِنداتُ العاقِلاتُ ورأيتُ الهِنداتِ العاقلاتِ ومررتُ بالهِنداتِ العاقِلاتِ.

والنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر ويسمى نعتا حقيقيا.

[النعت السببي يجب إفراده وموافقته في التذكير والتأنيث]

(وإنْ رفَعَ النعتُ الاسمَ الظاهرَ) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع (الضميرَ البارزَ لم يُعتبَرْ حالُ المنعوتِ) في الخمسة الأخيرة أي (في التذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، بل يُعطى النعتُ حُكمَ الفعلِ) الحالّ محله، فيجب إفراده لرفعه ما ذكر وموافقتُه في التذكير والتأنيث مرفوعَه لا منعوتَه، ولهذا قال:

- (فإنْ كانَ فاعلُه مؤنثًا أنّثَ) النعت (وإن كان المنعوتُ به مذكرًا) كمررت برجل حسنةٍ أمُّه.
- (وإن كان فاعلُه مذكرًا ذُكِّرَ) النعت (وإن كانَ المنعوتُ به مؤنثًا) كمررت بامرأة قائم أبوها.
- (ويستعملُ) النعت (بلفظِ الإفرادِ) وجوبا (ولا يُثنى ولا يجمَعُ) لحلوله محل الفعل وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعا.

- (تقولُ) في التعريف والإفراد (جاءَ زيدٌ القائمةُ أمُّه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه (وجاءتْ هندٌ القائمُ أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها.
- (وتقولُ) في التنكير والإفراد (مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائمٍ أبوها) كما تقول قام أبوها.

- (وتقولُ) في التثنية مع التنكير (مررتُ برجلَينِ قائمٍ أبواهما) كما تقول قام أبواهما، ومع التعريف مررت بالزيدين القائم أبواهما.
- (و)تقول في الجمع مع التنكير (مررتُ برجالٍ قائمٍ ءاباؤهم) كما تقول قام ءاباؤهم، ومع التعريف مررت بالمسلمِين القائمِ ءاباؤهم.

(إلا أنّ سيبويهِ) استثنى من كونه كالفعل في الإفراد مسئلةً واحدة، فإنه (قالَ فيما إذا كانَ الاسمُ المرفوعُ بالنعتِ جَمعا كالمثال الأخيرِ فالأحسنُ في النعتِ أن يجمعَ جمعَ تكسيرٍ:

- فيُقالُ مررتُ برجالٍ قيامٍ ءاباؤهم ومررتُ برجلٍ قعودٍ غِلمانُه.
- فهو أفصحُ من) قولك مررت برجال (قائمٍ ءاباؤهم و)برجل (قاعدٍ غلمانُه بالإفرادِ) للنعت الذي هو قياس الفعل.
- (والإفرادُ كما تقدم أفصحُ من جمعِ) النعت جمع (التصحيحِ نحو مررتُ برجالٍ قائمِينَ ءاباؤهم وبرجلٍ قاعدِينَ غلمانُه) بل هو ضعيف لا فصيح؛ لأنه يشبه يقومون ءاباؤهم ويقعدون غلمانه، وهذا ضعيف أيضا لاختصاصه بلغة طيّئ.

(هذه أمثلةُ النعتِ الرافعِ للاسمِ الظاهرِ) الملابس لضمير المنعوت، ويسمى نعتا سببيا لجريانه على غير من هو له.

(ومثالُ) النعت (الرافعِ للضميرِ البارز قولُك:

- جاءني غلامُ امرأةٍ ضاربتُه هي) كما تقول ضربته هي.
- (وجاءتني أمةُ رجلٍ ضاربُها هو) كما تقول ضربها هو.
- (وجاءني غلامُ رجلَينِ ضاربُه هما) كما تقول ضربه هما.
- (وجاءني غلامُ رجالٍ ضاربُه هم) كما تقول ضربه هم.

[فائدة النعت]

(و)النعتُ (فائدتُه) حقيقيّا كان أو سببيّا:

1) (تخصيصُ المنعوتِ إنْ كانَ نكرةً نحوُ مررتُ برجلٍ صالحٍ) فصالح خَصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة.
2) (وتوضيحُه إنْ كانَ معرفةً نحوُ جاءَ زيدٌ العالمُ) فيما إذا كان زيدان أو زيود، فالعالم أخرج زيدا عن الإبهام وأظهر المراد به.
3) (وقدْ يكونُ لمجردِ المدحِ) أي الثناء على المنعوت، وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحوُ ﴿بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ﴾[130].
4) أو لمجردِ الذمِّ) له إذا تعين كذلك (نحوُ أعوذُ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ.
5) أو الترحُّمِ) عليه (نحوُ اللهم ارحَمْ عبدَك المسكِينَ.
6) أو للتوكيدِ) أي لتوكيد المعنى الذي عُلم من المنعوت (نحوُ) ﴿تلكَ (عَشَرَةٌ كامِلةٌ﴾[131]) فإن معنى النعت مفهوم من لفظ "عشرة" ضمنا وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى.

[قطع النعت]

(وإذا كانَ المنعوتُ معلُوما بدونِ النعتِ:

1) جازَ في النعتِ الإتباعُ) لما قبله في إعرابه وهو الأصل.
2) (و)جاز فيه (القطعُ) عنه.

(ومعنى القطعِ أنْ ترفعَ النعتَ على أنّه خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ أو تنصبَه بفعلٍ محذوفٍ نحو "الحمدُ للهِ الحميدِ") فقد (أجازَ فيه سيبويهِ) ثلاثة أوجه:

1. (الجرَّ على الإتباعِ) وهو الأصل.
2. (والرفعَ بتقديرِ هو) على أنه مبتدأ والحميد خبره.
3. (والنصبَ) على المفعولية (بتقديرِ أمدَحُ.

[حكم القطع والإتباع عند تكرر النعت]

وإذا تكررتِ النعوتُ) أي تعددت (لواحدٍ فإنْ كانَ المنعوتُ معلومًا بدونِها) بأن استغنى عن جميعها:

1) (جازَ إتباعُها كلِّها.

([130]) سورة النمل / 30.
([131]) سورة البقرة / 196.

2) وقَطعُها كلِّها).

3) وجاز الجمع بينهما (و)هو (إتباعُ البعضِ وقطعُ البعضِ) لكن (بشرطِ تقديمِ) النعت (المتبَعِ) على النعت المقطوع، وإنما اشترط ذلك لأن الإتباع بعد القطع لا يجوز؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية.

(وإن لم يُعرف) مسماه (إلا بمجموعِها) أي بجميعها بأن احتاج إليها في تخصيصه أو توضيحه (وجبَ إتباعُها كلِّها) له لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد.

(وإنْ تعيَّنَ ببعضِها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جازَ فيما عدا ذلكَ البعضَ) الذي تعين به (الأوجهُ الثلاثةُ):

1) الإتباع.

2) والقطع إلى الرفع أو النصب.

3) والجمع بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المتبع.

وتعيَّن الإتباع في البعض الذي تعين به.

(بابُ العطفِ

[العطف نوعان: عطف بيان أو نسق]

والعطفُ) اصطلاحا (نوعانِ: عطفُ بيانٍ وعطفُ نسقٍ) ولكل واحد منهما أحكام تخصُّه.

[ضابط عطف البيان]

(فعطفُ البيانِ هو التابعُ) لما قبله (المشبهُ للنعتِ في توضيحِ متبوعِه إنْ كانَ معرفةً) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحوُ) قوله: [الرجز]

(أقسَمَ باللهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرْ)

فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه (و)في (تخصيصِه إنْ كانَ نكرةً) بناء على تجويزه في النكرات (نحوُ هذا خاتمٌ حديدٌ) فحديد (بالرفعِ) عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه.

وسمي هذا عطف بيان؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به، ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول.

(ويفارقُ النعتَ في كونِه جامدًا غيرَ مؤولٍ بمشتقٍّ والنعتُ مشتقٌّ أو مؤولٌ بمشتقٍّ.

[موافقة عطف البيان متبوعه]

ويوافقُ) عطفُ البيانِ (متبوعَه) كالنعت الحقيقي (في أربعةٍ من عشرةٍ:

1) في واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ الثلاثةِ.
2) وفي واحدٍ منَ التذكيرِ والتأنيثِ.
3) وفي واحدٍ من التعريفِ والتنكيرِ.
4) وفي واحدٍ من الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ) وهذه العشرة هي التي مرت في النعت.

[صحة إعراب عطف البيان بدلا غالبا]

(ويصحُّ في عطفِ البيانِ أن يعربَ بدلَ كلٍّ مِن كلٍّ) باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل؛ لإفادة تقرير معنى الكلام وتوكيده (في الغالبِ) أي في غالب استعمالهم.

وخرج به ما إذا امتنع إحلاله محل الأول نحو "يا زيد الحارث" فالحارث عطف بيان لا بدل إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماعَ أل وحرفِ النداء وهو ممتنع.

[ضابط عطف النسق]:

(وأمَّا عَطْفُ النَّسَقِ فهو التابعُ الذي يتوسَّطُ بينَه وبينَ متبوعِه حرفٌ مِن هذه الحروفِ العشرةِ).

- فقوله "التابع" يتناول سائر التوابع.
- وقوله "الذي يتوسط" إلى ءاخره مخرج لما عداه.

[حروف العطف]

(وهي الواوُ والفاءُ وثُمَّ وحتى) في بعض المواضع (وأمْ وأوْ وإمَّا) في رأي ضعيفٍ (وبلْ ولا ولكنْ).

وهذه الحروف قسمان لأنها إما أن تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى أو في الإعراب فقط:

1) (فالسبعةُ الأولى) وهي الواو وإما وما بينهما (تقتضِي التشريكَ في الإعرابِ) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الإعراب من رفع أو غيره (والمعنى) لأن ما قبلها إن كان مثبتا أو منفيا فما بعدها يشاركه في ذلك.
2) (والثلاثةُ الباقيةُ تقتضي التشريكَ في الإعرابِ فقط) أي دون المعنى.

(فإنْ عطفتَ) أنت (بها.

- على مرفوعٍ) لفظا أو تقديرا من اسم أو فعل (رفعتَ) ذلك المعطوف لفظا أو تقديرا.
- (أو على منصوبٍ) كذلك (نصبتَ) ذلك المعطوف كذلك.
- (أو على) اسم (مخفوضٍ) كذلك (خفضتَ) ذلك المعطوف كذلك.
- (أو على) مضارع (مجزومٍ) كذلك (جزمتَ) ذلك المعطوف كذلك، فتبعية عطف النسق تكون في جميع الإعراب؛ لوروده في الأسماء والأفعال.

وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي.

- (نحو ﴿صَدَقَ اللهُ ورسُولُه﴾[132]) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع.
- ونحو (﴿ومَن يُطِعِ اللهَ ورسُولَهُ﴾[133]) مثال في النصب.
- ونحو (﴿ءامِنُوا باللهِ ورسُولِهِ﴾[134]) مثال في الخفض.
- ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو ﴿تؤمِنُونَ باللهِ ورسُولِهِ وتجاهِدُونَ﴾[135].
- وفي النصب ﴿لِنُحْيِيَ بهِ بَلْدَةً مَيْتًا ونُسْقِيَه﴾[136].
- (و)في الجزم نحو (﴿وإنْ تُؤمِنوا وتتَّقُوا يُؤتِكُم أجورَكم ولا يَسْألُكم أمْوالَكم﴾[137]).

[معاني حروف العطف]

[الواو]

(والواوُ لمطلقِ الجمعِ) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيدِ معيَّة ولا غيره[138] فهي للجمع لا بقيد، فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معا وسبقَ زيد لعمرو بمهلة وبدونها والعكس، ومن ثم جاز (نحوُ جاءَ زيدٌ وعمرٌو قبلَه أو معَه أو بعدَه.

[الفاء]

والفاءُ) للجمع بين المتعاطفين في الحكم و(للترتيبِ) المعنوي بأن يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيبِ) أي وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة (نحوُ ﴿ثمّ أماتَه فأقْبَرَهُ﴾[139]).

والتعقيب في كل شيء بحسبه تقول "دخلت مكة فالمدينة" إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق.

([132]) سورة الأحزاب / 22.
([133]) سورة النساء / 13.
([134]) سورة النساء / 136.
([135]) سورة الصف / 11.
([136]) سورة الفرقان / 49.
([137]) سورة محمد / 36.
([138]) في نسخة: غيرها.
([139]) سورة عبس / 21.

[ثمّ]

(وثُمَّ) كالفاء في إفادتها (لـ)لجمع و(الترتيبِ، و)لكنها تخالفها في أنها للمهلة أي (التراخي) بأن يكون المعطوف بها متراخيا في الزمان عن المعطوف عليه في حكمه (نحوُ) ﴿فأقبَرَه 21 (ثُمَّ إذا شاءَ أنْشَرَهُ﴾[140].

[حتى]

والعطفُ بحتى قليلٌ) في كلامهم، وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين.

(و)العطف بها (يشترطُ فيهِ) أمور ثلاثة:

1) (أنْ يكونَ المعطوفُ بها اسمًا ظاهرًا) كما أن ذلك شرط مجرورها فلا يقال قام الناس حتى أنا.
2) (وأنْ يكونَ بعضًا من المعطوفِ عليه) فلا يقال: جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء.
3) وأن يكون (غايةً له) أي للمعطوف عليه، ومعنى الغاية ءاخر الشيء.

نحو قولك (أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها:

- بالنصبِ) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة.
- (ويجوزُ الجرُّ) له (على أنَّ حتى) في المثال (جارّةٌ كما تقدَّم) ذلك (في المخفوضاتِ.
- ويجوزُ الرفع) له (على أنّ حتى) فيه (ابتدائيةٌ) أي يكون ما بعدها مستأنفا لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب (ورأسها مبتدأٌ والخبرَ محذوفٌ أي حتى رأسُها مأكولٌ.

[أم]

وأمْ) موضوعة (لطلبِ التعيينِ) من المخاطب (إنْ كانتْ) واقعة (بعدَ همزةٍ داخلةٍ على أحدِ المُستوِيَيْنِ) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده، فإذا قيل "أزيد عندك أم عمرو" فهو عالم بأن أحدهما عند المخاطَب والسؤالُ بأم والهمزة إنما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لأنه هو المطلوب المستفهم عنه فيقال في الجواب عن السؤال المذكور "زيد" أو يقال "عمرو"، ولا يقال "لا" ولا "نعم" ولا "أحدهما عندي".

([140]) سورة عبس / 21-22.

[أو]

(وأوْ) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهما، مفيدةٌ:

1) (للتخييرِ) بعد الطلب والتغيير ما يمتنع فيه الجمع بين المتعاطفين.
2) (أو الإباحةِ بعدَ الطلَبِ) أيضا والإباحة ما يجوز فيه الجمع بين المتعاطفين.
   - فالأول (نحوُ تزوَّجْ هندًا أو أختَها) ويمتنع الجمع بينهما.
   - (و)الثاني (نحوُ جالِسِ العلماءَ أو الزهادَ) ويجوز الجمع بينهما.
3) (و)مفيدةٌ (للشكِّ) من المتكلم بعد الخبر.
4) (أو الإبهامِ) على السامع بعد الخبر أيضا مع علم المتكلم بالحال ويعبر عنه بالتشكيك أي إيقاعِ السامع في الشك.
5) (أو التفصيلِ) في ذي النسبة (بعدَ الخبرِ) أيضا.
   - فالأول (نحوُ ﴿لَبِثْنا يومًا أوْ بعضَ يَومٍ﴾[141]).
   - والثاني نحو (﴿وإنَّا أو إيَّاكُم لَعلَى هدًى﴾[142]).
   - والثالث نحو (﴿كونُوا هُودًا أو نصارى﴾[143]) أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى.
6) وقد تأتي للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

[إمَّا]

(وإمَّا بكسرِ الهمزةِ) المسبوقة بمثلها (مثلُ أو) مفيدة:

1) (بعدَ الطلبِ) التخيير أو الإباحة.
2) (و)بعد (الخبرِ) الشكَّ أو الإبهام أو التفصيل.
   - (نحوُ تزوَّجْ إمّا هندًا وإمّا أختَها) مثال للتخيير.

([141]) سورة الكهف / 19.
([142]) سورة سبأ / 24.
([143]) سورة البقرة / 135.

- (وبقيةُ الأمثلةِ واضحةٌ) نحو "تعلم إما فقها وإما نحوا" للإباحة.
- ونحو "جاء إما زيد وإما عمرو" للشك أو الإبهام.
- ونحو ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[144] للتفصيل.

(وقيلَ) إنها غير عاطفة كالأولى وإن أفادت ما أفادته أو، و(إن العطفَ إنَّما هو بالواوِ) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (وإنَّ "إما" حرفُ تفصيلٍ كالأولى فإنها حرفُ تفصيلٍ) لا عطف باتفاق، واختار هذا القول ابن مالك.

[بل]

(وبلْ) موضوعة (للإضرابِ غالبًا) وهو صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف (نحوُ قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو) أي بل قام عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه.

[لكن]

(ولكنْ) موضوعة (للاستدراكِ) فتقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها (نحوُ ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ) أي لكن مررت برجل طالح.

[لا]

(ولا) موضوعةٌ (لنفيِ الحكمِ) الثابت للمعطوف عليه (عمّا بعدَها) وقصره على المعطوف عليه (نحوُ جاءَ زيدٌ لا عمرٌو) فالمجيء ثابت لزيد منفيٌّ عن عمرو.

---

(144) سورة الإنسان / 3.

(بابُ التوكيدِ)

[ضابط التوكيد]

هو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

[التوكيد لفظي ومعنوي]

(والتوكيدُ ضربانِ) توكيد (لفظيٌّ) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكريره (و)توكيد (معنويٌّ) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته.

[التوكيد اللفظي]

(فاللفظيُّ إعادةُ اللفظِ الأولِ بعينِه) وإنما يكون عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنَّه بالمتكلم الغلط، وهو جار في كل لفظ:

- (سواءٌ كانَ اسمًا نحوُ جاءَ زيدٌ زيدٌ.
- أو فعلًا) خاليا من الفاعل (نحوُ) قولِه (أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ) أو مع فاعله المضمر نحو (احبِسِ احبِسِ، أو حَرْفًا نحو) قوله: [الكامل]

(لا لا أبُوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إنَّها أخذَتْ عليَّ مواثِقًا وعُهُودا)

ولا فرق في اللفظ المكرر بين أن يكون مفردا كما تقدم، أو مركبا إضافيا أو مزجيا.

- (أو جملةً) اسمية أو فعلية (نحوُ ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا.

[التوكيد المعنويّ: ألفاظ معلومة]:

و)التوكيد (المعنويُّ) وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وله (ألفاظٌ معلومةٌ) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر (وهي:

- النفسُ والعينُ) ويؤكد بهما لرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع، ألا ترى أن قولك "جاء زيد" ظاهر في نسبة المجيء إلى زيد ومحتمل لأن يكون الجائي رسوله مثلا بارتكاب مجاز، فإذا أتيت بالنفس أو العين المعبر بهما عنها وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل لحقيقة المؤكَّد.
- (وكلٌّ وجميعٌ وعامّةٌ وكِلَا وكِلْتا) وهذه يؤكَّد بها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم:
  - فإنك إذا قلت "جاء أهل مكة" احتمل مجيء الكل وهو ظاهر واحتمل إرادة مجيء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم، فبقولك كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وعُلم أن المراد جميعُهم ولم يتخلف منهم أحد.
  - وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما أفاد ذكر كلا وكلتا رفعَ احتمال أن الجائي أحدُ الزيدين أو إحدى المرأتين.

[أحكام ألفاظ التوكيد المعنوي]:

[وجوب اتصالها بضمير مطابق للمؤكَّد]:

1) (و)هذه الألفاظ كلها (يجبُ اتصالُها بضميرٍ مطابِقٍ للمؤكَّدِ) - بفتح الكاف - إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هو له:
   - (نحوُ جاءَ الخليفةُ نفسُه أو عينُه).
   - وهند نفسها أو عينها.
   - والقوم كلهم أو جميعهم.
   - والقبيلة كلها.
   - والزيدان كلاهما.
   - والهندان كلتاهما.

[الجمع بين النفس والعين]

2) (ولكَ أن تجمعَ بينَهما) أي النفس والعين (بشرطِ أن تقدمَ النفسَ) على العين؛ فتقول: جاء زيد نفسه عينه.

[إفرادُ النفسِ والعينِ أو تثنيتهما أو جمعهما]:

3) (ويجبُ إفرادُ النفسِ والعينِ معَ المفردِ) المذكر والمؤنث إذا أُكد بهما.

(وجمعُها) جمعَ قلة (على أفعُلٍ) -بضم العين- (معَ المثنى) المذكر والمؤنث (و)مع (الجمعِ) كذلك:

- (تقولُ) في تثنية المذكر (جاءَ الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسُهما أو أعينُهما).
- وفي تثنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسُعدى أنفسهما أو أعينهما.
- (و)تقول في جمع المذكر (جاء الزيدونَ) أو زيد وعمرو وبكر (أنفسُهم أو أعينُهم).
- وفي جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسُعدى وسَلمى أنفسهن أو أعينهن.

(وجمعها على أفعل مع الجمع واجب) ومع المثنى راجح لا واجب كما هو قضية كلامه، بل يجوز معه إفرادهما نحو جاء الزيدان نفسُهما أو عينُها.

[كل وجمع وعامة يؤكد بها المفرد والجمع دون المثنى]

4) (وكلٌّ وجميعٌ وعامةٌ يؤكَّدُ بها) أي بكل منها:

أ. (المفردُ) المذكر والمؤنث إن تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها لأنها لرفع توهم إرادة الخصوص، فلا بد من القيد المذكور ليمكنَ رفع[145] توهم إرادة البعض بالكل فلا يقال "جاء زيد كله" لعدم الفائدة؛ لأن زيدا لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله.

ب. (والجمعُ) المذكر والمؤنث لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه.

(ولا يؤكَّدُ بها المثنى) استغناء بكلا وكلتا.

- (تقولُ: جاء الجيشُ كلُّه أو جميعُه أو عامتُه.
- وجاءتِ القبيلةُ كلُّها أو جميعُها أو عامتُها.
- وجاءَ الرجالُ كلُّهم أو جميعُهم أو عامتُهم.
- وجاءتِ النساءُ كلُّهن أو جميعُهن أو عامتُهن.

([145]) في نسخة سقط قوله: رفع.

[تأكيد المثنى بكلا وكلتا]

5) و)أما (كلا وكلتا) فإنما (يؤكدُ بهما المثنى) خاصة؛ لأنهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع (نحوُ جاء الزيدانِ كلاهما وجاءتِ الهندان كلتاهما.

[التأكيد بأجمع وتوابعه]

وإذا أريدَ تقويةُ التأكيدِ) عند احتياج المقام إليه:

- (فيجوزُ أنْ يؤتى بعدَ كِلّه) أي بعد لفظة كله (بأجمعَ.
- وبعدَ كِلّها بجمعاءَ.
- وبعدَ كِلّهم بأجمعِينَ.
- وبعدَ كِلّهن بجُمَعَ.

قالَ اللهُ تعالى ﴿فسجَدَ الملائِكةُ كلُّهُم أجمَعُونَ﴾[146]، وتقولُ: جاءَ الجيشُ كلُّه أجمعُ، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ، والنساءُ كلُّهن جُمَعُ.

وقد يؤكَّدُ بأجمعَ وجمعاءَ وأجمعِينَ وجُمَعَ) أي بكل منها استقلالا أي (بدونِ كلٍّ، نحوُ ﴿لَأُغْوِيَنَّهم أجمَعِينَ﴾[147]) ﴿وإنَّ جهنَّمَ لَموعِدُهُم أجمعين﴾[148] ﴿إنا لَمُنَجُّوهم أجمَعِين﴾[149] ﴿ولو شاءَ لَهَداكُمْ أجمعين﴾[150].

(وقدْ يُؤتى بعدَ أجمعَ بتوابعِه وهي أكْتَعُ وأبْصَعُ) -بالصاد المهملة- (وأبْتَعُ نحو:

- جاءَ) الجيش كله أجمعُ أكتعُ أبصعُ أبتعُ.
- وجاء (القومُ كلُّهم أجمَعون أكتَعون أبصَعون أبتَعون).

([146]) سورة الحجر / 30.
([147]) سورة ص / 82.
([148]) سورة الحجر / 43.
([149]) سورة الحجر / 59.
([150]) سورة النحل / 9.

والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية[151] (وهي) أي ألفاظ التوكيد (بمعنًى واحدٍ) أي متحدةُ المعنى (ولذلكَ لا يعطفُ بعضُها على بعضٍ) إذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل[152] (لأنَّ الشيءَ الواحدَ لا يُعطَف على نفسِه).

وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء وبصعاء وبتعاء، وبعد جمع بكتع وبصع وبتع.

[موافقة التوكيد للمؤكَّد]

(والتوكيدُ) أي المؤكِّد -بكسر الكاف- (تابعٌ للمؤكَّدِ) -بفتحها-:

- (في رفعِه) إن كان مرفوعا.
- (ونصبِه) إن كان منصوبا.
- (وخفضِه) إن كان مخفوضا.
- (وتعريفِه) إن كان معرفة.

ولم يقل "وتنكيرِه" لأن ألفاظ التوكيد كلَّها معارف (و)لهذا (لا يجوزُ توكيدُ النكرةِ) بها (عندَ البصريينَ) مطلقا.

([151]) في نسخة: المتوالية.

([152]) في نسخة: من غير عطف.

(بابُ البدلِ

[ضابط البدل]

هو التابعُ) شامل لجميع التوابع، وقوله (المقصودُ بالحُكمِ) دون متبوعه مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان فإنّها مكملات للمقصود وليست مقصودة، وخرج بقوله (بلا واسِطَةٍ) المعطوفُ عطف نسقٍ، فإنه وإن كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة.

[حكم البدل]

والبدل جار في الأسماء والأفعال وحكمه التشريك في الإعراب ولهذا قال (وإذا أبدِلَ اسمٌ منَ اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ تبعَه في جميعِ إعرابِه) من رفع ونصب وخفض وجزم؛ لأنه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر.

[أقسام البدل]

(والبدلُ) من حيث هو (على أربعةِ أقسامٍ:

1) الأولُ بدلُ الشيءِ مِن الشيءِ) أي بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدقا عليه (ويقالُ له بدلُ الكلِّ منَ الكلِّ) وسماه ابن مالك البدلَ المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا (نحو جاءَ زيدٌ أخوكَ) فأخوك بدل من زيد بدلَ شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة (قالَ اللهُ تعالى ﴿اهدِنا الصِّراطَ المُستقيمَ 6 صِراطَ الذِينَ﴾[153]) فصراطَ الذين بدل من الصراطَ المستقيم بدل الشيء من الشيء (وقالَ اللهُ تعالى ﴿إلى صراط العزيزِ الحميدِ 1 اللهِ﴾[154] في قراءةِ الجرِّ) فالاسم الكريم بدل من العزيز الحميد بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل[155].

ولا يحتاج هذا البدل إلى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما.

([153]) سورة الفاتحة / 6-7.

([154]) سورة إبراهيم / 1-2.

([155]) في نسخة: كل من كل.

2) (الثاني بدلُ البعضِ منَ الكلِّ) بأن يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الأول (سواءٌ كان ذلكَ البعضُ قليلًا أو كثيرًا، نحو أكلتُ الرغيفَ ثلثَه أو نصفَه أو ثلثَيه) وضربت زيدا رأسَه.

(ولا بدَّ من اتصالِه بضميرٍ يرجعُ) منه (للمبدَلِ منه) ليحصل به الربطُ بينهما (إمّا مذكورٌ) ذلك الضمير (كالأمثلةِ) المذكورة (أو مُقدَّرٌ كقولِه تعالى ﴿وللهِ على الناسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ) إلَيهِ سَبيلًا﴾[156] فمن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي مِنهم.

3) الثالثُ بدلُ الاشتمالِ) بأن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير الكلية والجزئية (نحو أعجَبَني زيدٌ علمُه) وسُلب عمرو ثوبُه.

(ولا بدَّ من اتصالِه بضميرٍ) يرجع إلى المبدل منه (إما مذكورٌ كالمثالِ) المذكور (أو مقدَّرٌ كقولِه تعالى ﴿قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ 4 النارِ﴾[157]) فالنار بدل اشتمال من الأخدود والضميرُ العائد إليه مقدر (أي) النارِ (فيه.

4) الرابعُ البدلُ المباينُ) للمبدل منه (وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

1. بدلُ الغلطِ) إن لم يُقصد ذكر متبوعه بل سبق إليه اللسان.
2. (وبدلُ النسيانِ) إن قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده.
3. (وبدلُ الإضرابِ) بأن قصد كل منهما قصدا صحيحا.

(نحوُ رأيتُ زيدًا الفرسَ) هذا مثال يصلح للثلاثة:

- (لأنكَ إنْ أردتَ أنْ) تذكر المقصود بالنسبة بأن (تقولَ) ابتداء (رأيتُ الفرسَ فغلِطْتَ) بأن سبق لسانك إلى غيره (فقُلتَ) رأيتُ (زيدًا) الفرسَ (فهذا بدَلُ الغلَطِ) بالإضافة أي بدلٌ عما ذكر غلطا وهو المبدل منه لا البدل، ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلطَ، ولا يقع هذا في فصيح الكلام.
- (وإنْ قلتَ رأيتُ زيدًا) قاصدا الإخبارَ عن رؤيته (ثُم لَمّا نطقتَ به) تبين لك فسادُ ذلك القصد بأن (تذكرتَ) أنك (إنّما رأيتَ فرسًا فأبدلتَه) أي لفظ الفرس (منه) أي من زيد (فهذا بدَلُ النسيانِ) أي بدلُ شيء ذكر نسيانا، وهذا لا يقع أيضا في فصيح الكلام، ومتعلَّقه الجَنان وبدل الغلط متعلَّقه اللسان.

([156]) سورة ءال عمران / 97.

([157]) سورة البروج / 4-5.

- (وإنْ أردتَ الإخبارَ أولًا بأنّك رأيتَ زيدًا ثُم بدا لكَ أنْ) تُضربَ عنه من غير أن يتبين لك فساده بأن (تخبرَ بأنّكَ رأيتَ الفرسَ) ويكون الأولُ في حكم المتروك (فهذا بدلُ الإضرابِ.

[إبدال الفعل من الفعل]

ومثالُ) إبدال (الفعلِ منَ الفعلِ قولُه تعالى ﴿ومَن يفعَلْ ذلكَ يَلْقَ أثامًا 68 يضاعَفْ له العذابُ﴾[158]) فيضاعف بدل كل من يلق؛ لأن مضاعفة العذاب هي لُقيُّ الأثام، والفعلان مجزومان الأول بالحذف والثاني بالسكون.

[موافقة البدل للمبدل منه]

واعلم أنه إذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب كما تقدم.

ولا يجب موافقته له في التعريف والتنكير فيجوز إبدال:

- المعرفة من المعرفة كما تقدم، ومن النكرة نحو ﴿صراطٍ مستقيمٍ 52 صراطِ اللهِ﴾[159].
- والنكرةِ من النكرة نحو ﴿مَفازًا 31 حَدائِقَ﴾[160] (ويجوزُ إبدالُ النكرةِ منَ المعرفةِ نحوُ ﴿يَسألُونَكَ عنِ الشهرِ الحرامِ قِتالٍ فيهِ﴾[161].

([158]) سورة الفرقان / 68-69.
([159]) سورة الشورى / 52-53.
([160]) سورة النبأ / 31-32.
([161]) سورة البقرة / 217.

بابُ الأسماءِ العاملةِ عَمَلَ الفِعلِ

[الأسماء العاملة عمل الفعل]

اعلَمْ أنَّ أصلَ العَمَلِ للأفعالِ) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (فيَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ منَ الأسماءِ سبعةٌ):

1. المصدر.
2. واسم الفاعل.
3. وأمثلة المبالغة.
4. واسم المفعول.
5. والصفة المشبهة.
6. واسم التفضيل.
7. واسم الفعل.

[المصدر]

[ضابطه]

(الأولُ) منها (المصدرُ) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل.

[شروط إعماله]

يعمل المصدر عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول(بشرطِ:

1) أن يحلَّ محلَّه فعلٌ مع أنْ) المصدرية إن أريد به المضي أو الاستقبال، (أو) فعل (مع ما) المصدرية إن أريد به الحال.

1. فالأول (نحوُ يُعجبني ضربُكَ زيدًا) غدًا أو أمسِ والتقديرُ (أي أنْ تضربَ زيدًا) غدًا أو أنْ ضربتَه أمسِ.

2. (و)الثاني (نحوُ يُعجبني ضربُكَ زيدًا) الآن التقديرُ[162] (أي ما تضرِبُه) الآن.

فإن لم يحل محله ذلك فلا يصح نصب زيدا بضربا في نحو "ضربت ضربا زيدا".

2) وبشرط أن لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال "أعجبني ضريبُك زيدا".
3) ولا مؤخرا عن معموله فلا يقال "أعجبني زيدا ضربك".

[المصدر ثلاثة أقسام: مضاف ومنون ومقرونٌ بأل]

(وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

1) مضافٌ) لما بعده.
2) (ومنونٌ) أي مجرد من أل والإضافة.
3) (ومقرونٌ بأل).

وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله إذا وجد شرط العمل:

- (فإعمالُه مضافًا) إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثرُ) في كلامهم (مِن إعمالِ القسمَينِ) الباقيين، وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول (كالمثالَينِ) المتقدمين في المتن (وكقولِه تعالى ﴿لولا دفعُ اللهِ الناسَ﴾[163]) أي لولا أن يدفع الله الناس أو أن دَفَع الله الناس، ومن إضافته إلى المفعول قولُه عليه الصلاة والسلام: «**وحَجّ البيتِ مَنِ اسْتَطاعَ إليهِ سَبيلًا**»[164].
- (وعملُه) حالة كونه (منونًا أقيسُ) من عمله مضافا أو مقرونا بأل؛ لأنه حينئذ يقوى شبهه بالفعل لكونه نكرة (نحوُ ﴿أو إطعامٌ في يَومٍ ذِي مَسْغَبَةٍ 14 يَتيمًا﴾[165]) فإطعام مصدرٌ منون فاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير "أو إطعامه يتيما".
- (وعملُه) حالة كونه (مقرونًا بأل شاذٌّ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل، (كقولِه: [المتقارب]

ضَعِيفُ النِّكايةِ أعْداءَهُ)

([162]) في نسخة: والتقدير.
([163]) سورة البقرة / 251.
([164]) رواه الطبراني في **المعجم الكبير** (297/13).
([165]) سورة البلد / 14-15.

فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوفٌ وأعداءَه مفعوله والتقدير ضعيفُ نكايتِه أعداءه.

[إعراب تابع معمول المصدر]

واعلم أن ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وإن كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل.

إذا علمت ذلك فلك:

- في تابع الفاعل الجرُّ حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو "عجبت من ضرب زيدٍ الظريفِ" بالجر أو "الظريفُ" بالرفع.
- وفي تابع المفعول الجرُّ أيضا على اللفظ والنصبُ على المحل نحو "عجبت من أكل اللحمِ والخبزِ" بالجر وإن شئت "والخبزَ" بالنصب.

[اسم الفاعل]

[ضابطه وصيغته]

(الثاني) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسمُ الفاعلِ) ولو مثنى أو مجموعا، وهو ما اشتق من مصدرِ فعل لمن قام به على معنى الحدوث.

وصيغته:

- من مصدر الثلاثي على وزن فاعِل (كضاربٍ) وعامل وشاكر.
- ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضعَ حرف المضارعة وكسرِ ما قبل الآخر كمُدحرِج (ومُكرِمٍ) ومستخرج.

[شرط إعماله عمل الفعل]

ويعمل عمل فعله لازما ومتعديا:

- (فإن كانَ) مقرونا (بأل عملَ مطلقًا) أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وسواء اعتمد أم لم يعتمد (نحوُ هذا الضاربُ زيدًا أمسِ أو الآنَ أو غدًا.
- وإنْ كانَ مجردًا مِن أَلْ عمِلَ) عمَل فعله (بشرطَينِ):

1) أحدهما (كونُه للحالِ) أي بمعنى الحال (أو الاستقبالِ) أي بمعناه لا بمعنى الماضي.

2) (و)ثانيهما (اعتمادُه) ولو تقديرا (على) واحد من أمور خمسة:

1. (نفيٍ.
2. أو استفهامٍ.
3. أو مخبرٍ عنه.
4. أو موصوفٍ).
5. أو ذي حال.

- (نحوُ ما ضاربٌ زيدٌ عَمرًا) الآن أو غدا مثالُ اعتماده على نفي.
- (و)نحوُ (أضاربٌ زيدٌ عمرًا) الآن أو غدا مثالُ اعتماده على الاستفهام.

- (و)نحو (زيدٌ ضاربٌ عمرًا) الآن أو غدا مثال اعتماده على المخبر عنه.
- (و)نحو (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرًا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الموصوف.
- ومثال ما اعتمد على ذي حال نحو: جاء زيد ضاربا عمرا الآن أو غدا.
- ومثال ما اعتمد على مقدر نحو "مُهينٌ زيدٌ عمرا أم مكرِمُه" أي أمهين ونحو ﴿مختلفٌ ألوانُه﴾[166] أي صنف ونحو "يا طالعا جبلا" أي يا رجلا.

وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب إضافته؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي.

([166]) سورة النحل / 69.

[أمثلة المبالغة]

[ضابطها وصِيَغها]

(الثالثُ) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلةُ المبالغةِ) ولو مثناة أو مجموعة (وهي ما) حُوّل للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته إلى صيغة أخرى بأن (كانَ على وزنِ:

1) فَعَّالٍ) بتشديد العين.
2) (أو فَعُولٍ) بضم العين.
3) (أو مِفعالٍ) بكسر الميم.
4) (أو فَعِيلٍ.
5) أو فَعِلٍ) بفتح الفاء وكسر العين.

[شرط إعمالها]

(وهي كاسمِ الفاعلِ) في العمل وشروطِ عمله:

1) (فما كانَ) منها (صِلةً لأل) بأن كان مقرونا بها (عَمِلَ مطلقًا) أي ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمد أو لا (نحوُ جاءَ الضرّابُ) أو الضَروب أو المِضراب (زيدًا) أمس أو الآن أو غدا.
2) (وإنْ كان مجرّدًا منها) أي من أل (عَمِلَ بالشرطَينِ) السابقين في اسم الفاعل:
   1. عدمُ المضي.
   2. والاعتمادُ ولو تقديرا على واحد مما مر.
      - (نحو ما ضرّابٌ زيدٌ عمرًا).
      - وحكى سيبويه أما العسلَ فأنا شراب.
      - وإنه لمنحار بوائكَها.
      - وقال بعضهم: إن الله غفورٌ ذنبَ العاصين، وإن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه.
      - وقال الشاعر: [الكامل]

حَذِرٌ أمُورًا لا تَضِيرُ وءامِنٌ ما لَيسَ يُنجِيهِ مِنَ الأقْدارِ

[اسم المفعول]

[ضابطه وصيغته]

(الرابعُ) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسمُ المفعولِ) ولو مثنى أو مجموعا، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه.

وصيغته:

- من الثلاثي المجرد على وزن مفعول (نحوُ مضروبٍ) ومأكول ومشروب.
- ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل ءاخره نحو مدحرَج (ومُكرَمٍ) ومستخرَج.

[شرط إعماله]

(ويعملُ عملَ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، فإن كان من متعد لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه (وشَرطُ عملِه كاسمِ الفاعلِ) أي كشرطه:

1) فإن كان صلة لأل عمل مطلقا (نحوُ جاءَ المضروبُ عبدُه) أمس أو الآن أو غدا، فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول إذا قلت "زيد ضُرِب عبدُه".
2) وإن كان مجردا من أل عمل بشرط:
    1. عدم المضي.
    2. والاعتمادِ على واحد مما سبق ولو تقديرا.

(و)ذلك نحو (زيدٌ مضروبٌ عبدُه) الآن أو غدا (فعبدُه) مرفوع باسم المفعول لأنه (نائبُ الفاعلِ في المثالَينِ) ونحو "هذا معطًى أبوه درهما الآن أو غدا" كما تقول "يعطى أبوه درهما".

[الصفة المشبهة]

[ضابطها]

(الخامسُ) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ المتعدِّي إلى واحدٍ) والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت، (كحَسَنٍ وظَرِيفٍ) فإنّ كلا منهما صفة مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، إذ معنى "زيد حسَن" ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث.

[الصفة المشبهة كاسم الفاعل المتعدي لواحد]

وهي كاسم الفاعل المتعدي لواحد من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل، ولهذا عملت عمله وإن كان الأصل أن لا تعمل النصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر.

[شرط إعمالها]

ويشترط لصحة عملها إذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق، لا الحال أو الاستقبال لأنها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه.

[معمولها على ثلاث حالات]

(ولمعمولِها ثلاثُ حالاتٍ) لا يخلو عن إحداها:

1) الأولى (الرفعُ) له إما (على الفاعليةِ نحو مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه وظريفٍ لفظُه) أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل إسنادها إليه.
2) (و)الثانية (النصبُ):
   1. إما (على التشبيهِ بالمفعولِ) به (إنْ كانَ معرفةً[167]) بأل أو بالإضافة (نحوُ مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ أو حَسَنٍ وجهَه.
   2. و)عليه أو (على التمييزِ إنْ كانَ نكرةً نحوُ مررتُ برجلٍ حسَن وجهًا.

([167]) في نسخة: معرفا.

3) و)الثالثة (الجرُّ على الإضافةِ) بالمضاف (نحوُ مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ.

[وجوه افتراق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل]

- ولا يتقدمُ معمولُ) هذه (الصفةِ) الذي هو فاعل في المعنى (عليها) فلا يقال "زيد وجهَه حسنٌ"، وبهذا فارقت اسم الفاعل.
- (و)من وجوه الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون أجنبيا بل (لا بدَّ من اتصالِه بضميرِ الموصوفِ إمّا لفظًا كما في زيدٌ حسنٌ وجهُه، أو معنى نحو مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) أي منه، فلا يقال "زيد حسَنٌ عمرا" كما يقال "زيد ضاربٌ عمرا".

[اسم التفضيل]

[ضابط اسم التفضيل]

(السادسُ) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسمُ التفضيلِ) وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه، فدخل في ذلك خير وشر؛ لكونهما في الأصل على أخيَر وأشرّ فخُففا بالحذف لكثرة الاستعمال.

[بناؤه]

ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، سواء كان ذلك الفعل لازما (نحوُ أكرمُ وأفضَلُ) أو متعديا كأعلمُ وأضربُ.

[عمله]

(ولا ينصِبُ) المفعولَ له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعولَ به اتفاقًا) فلا يقال "زيد أشربُ الناس لَبَنا.

[ضابط مسألة الكحل]

(ولا يرفَعُ) الفاعلَ (الظاهرَ إلا في مسألةِ الكُحلِ) فيجوز ذلك فيها إجماعا (وضابطُها:

1) أن يكونَ في الكلامِ نفيٌ) أو شبهه.
2) (وبعدَه اسمُ جنسٍ موصوفٌ باسمِ التفضيلِ.
3) وبعدَه اسمٌ) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضَّلٌ) ذلك الاسمُ (على نفسِه باعتبارَينِ) مختلفين.

(نحوُ) قولهم (ما رأيتُ رجلًا أحسَنَ في عينِه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ) ألا ترى أن رجلا اسم جنس، وهو تال لنفي، وموصوفٌ باسم التفضيل، وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي من الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضَّل على نفسه باعتبارين مختلفين إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسنُ من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال.

وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كأن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.

[عمله في التمييز وفي الجار والمجرور والظرف والحال]

(ويعملُ) اسم التفضيل:

- (في التمييزِ نحوُ ﴿أنا أكثرُ مِنكَ مالًا) وأعَزُّ نفَرًا﴾[168].
- (وفي الجارِّ والمجرورِ والظرفِ نحو زيدٌ أفضلُ منكَ اليومَ).

([168]) سورة الكهف / 34.

[اسم الفعل]

[ضابطه]

(السابعُ) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسمُ الفعلِ) وهو ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالًا.

[أنواع اسم الفعل]

(وهو ثلاثةُ أنواعٍ):

1) الأول (ما هو بمعنى الأمرِ وهو الغالبُ) ولهذا قدمه:

- (كصَهْ بمعنى اسكُتْ) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت.
- (ومَهْ بمعنى انكَفِفْ) فإذا قلت "مه" فكأنما[169] قلت "انكفف".
- (وءامِينَ بمعنى استجِبْ) فإذا قلت ءامين فكأنما[170] قلت استجب.
- (و)منه (عليكَ زيدًا) وهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزَمْه) فإذا قلت: عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا، قال تعالى ﴿عَلَيكُم أَنْفُسَكم﴾[171].
- (ودونَكَ) هو في الأصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خُذْه) فإذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذه.

2) (و)الثانى (ما هو بمعنَى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه:

- (كهيهاتَ بمعنَى بعُدَ.
- وشَتَّانَ) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترَقَ.

3) و)الثالث (ما هو بمعنى المضارعِ).

- وذلك (نحو أوَّه) بفتح الهمزة وتشديد الواو (بمعنى أتوجَّعُ.
- وأفٍّ) بضم الهمزة وتشديد الفاء (بمعنى أتضجَّرُ.

([169]) في نسخة: فكأنك.

([170]) في نسخة: فكأنك.

([171]) سورة المائدة / 105.

[عمله]

ويعملُ اسمُ الفعلِ عَمَلَ الفِعلِ الذي هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر.

[بعض أحكام اسم الفعل]

1) (ولا يُضافُ.
2) ولا يتقدَّم معمولُه عليه) بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل فلا تقول: زيدا دونك، كما تقول: زيدا خذ.
3) (وما نُوِّن منه فنَكِرةٌ) كواهًا ووبهًا (وما لم يُنَوَّنْ) منه (فمعرفةٌ) كنزالِ ودراكِ، وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه نكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأف، فصه مثلا إذا أردت به اسكت سكوتا تاما نونته وحكمت عليه بأنه نكرة، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة.

(بابُ التنازعِ في العمَلِ

[ضابط التنازع]

وحَقيقتُه أنْ يتقدمَ عاملانِ) فعلان متصرفان (أو أكثرُ) منهما اتفقا في العمل أو اختلفا فيه (ويتأخرَ) عنهما أو عنها (معمولٌ فأكثرُ ويكونُ كلٌّ واحدٍ منَ) العاملين المتقدمين أو (العواملِ المتقدمةِ يطلبُ ذلكَ المتأخِّرَ) بحسب المعنى أن يكون معمولا له، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا أو مع التخالف فيهما.

فمثال التنازع:

- في طلب الفاعلية نحو "قام وقعد زيد".
- وفي طلب المفعولية (نحوُ قولِه تعالى ﴿ءاتُوني أفرِغْ علَيهِ قِطْرًا﴾[172]) فآتوني يطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ يطلبه مفعولا به، وأعمل الثاني فيه والأول في ضميره وحذف لكونه فضلة والأصل ءاتونيه، ولو أعمل الأول لقيل "أفرغْه".
- وفي طلبهما معا نحو "ضرب وأهان زيد عمرا".
- (و)في طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو ضرب وأكرم من (قولِك ضرَبَني وأكرَمْتُ زيدًا).

وقد يتنازع ثلاثةٌ معمولا واحدا (و)ذلك (نحو اللهم صلِّ وسلِّمْ وبارِكْ على محمدٍ.

[أولى العوامل بالإعمال]

ولا خلافَ) بين البصريين والكوفيين (في جوازِ إعمالِ أيِّ العامِلَينِ أو العواملِ شِئتَ) في الاسم المتنازع فيه (وإنّما الخلافُ في الأَولى) منهما:

- (فاختارَ البصريُّون إعمالَ الثاني) المجاورِ (لقُربِه) من المعمول.
- (واختارَ الكوفيونَ إعمالَ الأولِ لسَبقِه.

([172]) سورة الكهف / 96.

[اختيار الكوفيين]

فإنْ) تنازع اثنان و(أعملتَ الأولَ) في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملتَ الثانيَ) المهمل (في ضميرِ ذلك الاسمِ المتنازَعِ فيه) مطابقا له، مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (فتقول:

- قام وقعدا أخواكَ) بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع إلى أخواك.
- (وضرَبَني وأكرمتُه زيدٌ، وضرَبَني وأكرمْتُهما أخواكَ) بإعماله أيضا في الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده.
- (ومَر بي ومررتُ بهما أخواكَ.
- واللهم صلِّ وسلِّمْ عليه وبارِكْ عليه على محمدٍ) بإعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده.

[إعمال الثاني: اختيار البصريين]

(وإنْ أعملتَ الثانيَ) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح:

- (فإنِ احتاجَ الأولُ) المهمَل (إلى مرفوعٍ أضمرتَه) وجوبا أي جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه، فإن كان مفردا استتر في الفعل، وإن كان مثنى أو مجموعا برز، ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة (وتقولُ) ضربني وأكرمني زيدٌ، و(قاما وقعَدَ أخواكَ.
- وإنِ احتاجَ) الأولُ (إلى منصوبٍ أو مجرورٍ حذفتَه) وجوبا إن استُغني عنه.
  - (كالآيةِ) المتقدمة أولَ الباب.
  - (وكقولِكَ ضربتُ وضرَبَني أخواكَ.
  - ومررتُ ومَرَّ بي أخواكَ) ولا يجوز إضماره؛ لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الفاعل لكونه عمدة.

(بابُ التعجُّبِ)

[ضابطه]

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها.

[صيغه]

(وله) صيغ كثيرة تدل عليه نحو ﴿كيف تَكفُرُونَ باللهِ وكُنتُمْ أمْواتًا فأحْياكُمْ﴾[173] «**سُبحانَ اللهِ، إنَّ المُؤمِنَ لَا يَنْجُسُ**»[174] ولله درُّه فارسًا، والمبوب له في النحو (صِيغَتانِ) وهما لازمان لصيغة الماضي:

1) (إحداهما ما أفعَلَ زيدًا نحوُ ما أحسَنَ زيدًا وما أفضلَه وما أعلَمَه) وما أكرمه، فإذا أردت إعراب هذه الصيغة:

- (فما مبتدأٌ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال: (بمعنى شيءٌ عظيمٌ.
- وأفعَلَ فعلٌ ماضٍ) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ) فيه (وجوبًا يعودُ إلى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها.
- (والاسمُ المنصوبُ) بأفعَل (المتعجَّبُ منه) وهو زيدا (مفعولٌ به) لتعدي أفعل إليه بهمزة النقل.
- (والجملةُ) الفعلية وهي "أفعلَ زيدا" في محل رفع على أنها (خبرُ ما) والتقدير شيء عظيم حسَّنَ زيدا.

2) (والصيغةُ الثانيةُ) هي (أفعِلْ بزيدٍ) -بكسر العين- (نحوُ أحسِنْ بزيدٍ وأكرِمْ به) وإذا أردت إعرابها بحسب أصل التركيب (فأفعِلْ فِعلٌ) باتفاق، ثم قال البصريون: (لفظُه لفظُ الأمرِ) وليس بأمر؛ إذ لا معنى للأمر هنا (ومعناه التعجبُ) كأنك قلت ما أحسَنَ زيدا (وليسَ فيه ضميرٌ) لأن الاسم المذكور بعده (و)هو (بزيدٍ فاعلُه) والباء زائدة لازمة.

(وأصلُ قولك "أحسِنْ بزيدٍ" أحسَنَ زيدٌ) بصيغة الماضي (أي صارَ ذا حُسْنٍ نحوُ أورَقَ الشجَرُ) أي صار ذا ورق (ثُم غُيِّرتْ صيغتُه) من الماضي (إلى صيغةِ الأمرِ فقَبُحَ إسنادُها إلى) الاسم (الظاهرِ فزِيْدَت الباءُ في الفاعلِ) لإصلاح اللفظ ولهذا التزمت.

([173]) سورة البقرة / 28.

([174]) رواه البخاري في **صحيحه** (65/1) من حديث أبي هريرة: كتاب الغسل: باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس: (283).

(بابُ) حكم ألفاظ (العددِ) تذكيرا وتأنيثا

[أقسام ألفاظ العدد]

(اعلَمْ أنَّ ألفاظَ العددِ على ثلاثةِ أقسامٍ:

[الأول: ما يوافق فيه العدد المعدود]

1) الأولُ ما يَجري على القياسِ) دائمًا (فيذكَّرُ معَ المذكرِ ويؤنَّثُ مع المؤنَّثِ وهو الواحدُ والاثنانِ وما كان على صيغةِ فاعِلٍ) من ألفاظ العدد:

- (تقولُ في المذكَّرِ واحدٌ واثنان، و)جزء (ثانٍ وثالثٌ) وهكذا (إلى عاشرٍ.
- و)تقول (في المؤنثِ واحدةٌ واثنتان أو ثِنتان، و)مقالة (ثانيةٌ وثالثةٌ) وهكذا (إلى عاشرةٍ.

وكذا) الحكم (إذا رُكِّبَتْ) هذه الألفاظ (معَ العشرةِ أو) مع (غيرِها) بعد مجاوزة العشرين فإنها تجري على القياس (إلا أنَّك تأتي بأحَدٍ وإحدى) في مكان واحدٍ وواحدةٍ (وحادِي وحاديةٍ) للتخفيف:

- (فتقولُ في المذكرِ) عندي (أحدَ عشَرَ) رجلا بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح (واثنا عشَرَ) رجلا بتذكيرهما أيضا وإعراب الأول (وحادي عشرَ) رجلا (وثاني عشَرَ) عبدا (وثالثَ عشَرَ) غلاما وهكذا (إلى تاسعَ عشرَ) بتذكير الجزأين وبنائهما.
- (و)تقولُ (في المؤنثِ) عندي (إحدى عشْرَةَ) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما (وثِنتا عشْرةَ) جارية بتأنيثهما وإعراب الأول (وحاديةَ عشْرَةَ وثانيةَ عَشْرةَ وثالثةَ عَشْرةَ) وهكذا (إلى تاسعةَ عشْرةَ) بتأنيث الجزأين وبنائهما، ولك في الشين من عشرة الإسكان والفتح.
- (وتقولُ) إذا جاوزت عشرين في المذكر: عندي (أحَدٌ وعشرونَ) رجلا (واثنانِ وعشرونَ) غلاما، (و)عندي الجزء (الحادِي والعشرونَ و)الجزء (الثاني والعشرون) وهكذا (إلى) الجزء (التاسعِ والتسعِين) بتذكير الأول.
- (و)في المؤنثِ: عندي (إحدى وعشرون) أمة (واثنتانِ وعشرونَ) جارية، (و)المقالة (الحاديةُ والعشرون، والثانية والعشرون) وهكذا (إلى) المقالة (التاسعةِ والتسعين) بتأنيث الأول.

[الثاني: ما يخالف فيه العدد المعدود]

2) (و)القسمُ (الثاني ما يَجري على عكسِ القياسِ) أي على خلافه (فيؤنَّثُ معَ المذكرِ ويذكَّرُ مع المؤنثِ وهو) من ألفاظ العدد (الثلاثةُ والتسعةُ وما بينهما) مطلقا أي:

- (سواءٌ أُفْرِدَتْ) عن العشرة (نحو) عندي (ثلاثةُ رجالٍ) بالتاء (وثلاثُ نسوةٍ) بتركها (وقولِه تعالى) ﴿سَخَّرَها عَلَيهم (سَبْعَ لَيالٍ وثَمانِيَةَ أيّامٍ﴾[175].
- أو رُكِّبَتْ معَ العشرةِ نحوُ) عندي (ثلاثةَ عشرَ) غلاما (وأربعةَ عشرَ) عبدا وهكذا (إلى تسعةَ عشرَ رجلًا) في المذكر (وثلاثَ عشرةَ) أمة (وأربعَ عشرةَ) جارية إلى (تسعَ عشرةَ امرأةً) في المؤنث.
- (أو رُكِّبَتْ مع العشرين وما بعدَه) بالعطف (نحوُ) عندي (ثلاثةٌ وعشرون) رجلًا (إلى تسعةٍ وتسعِينَ) غلامًا في المذكر (وثلاثٌ وعشرونَ) أمة (إلى تسعٍ وتسعينَ) جاريةً في المؤنث.

[الثالث: ما تجوز فيه المطابقة وعدمها]

3) (و)القسم (الثالثُ ما له حالتانِ وهو) لفظ (العشرةِ:

1. إنْ رُكِّبَتْ) مع الآحاد (جَرَتْ على القياسِ) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحوُ) عندي (أحدَ عشرَ رجلًا واثنا عشرَ) غلاما (وثلاثةَ عشرَ) عبدا وهكذا (إلى تسعةَ عشرَ) بتذكير العشرة في المذكر (و)نحو عندي (إحدى عشْرةَ) أمة (واثنتا عشرةَ وثلاثَ عشرةَ) جارية وهكذا (إلى تسعَ عشرةَ) بتأنيث العشرة في المؤنث.
2. (وإنْ أُفرِدَتْ جَرَتْ بخلافِ القياسِ) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (نحو) عندي (عشَرةُ رجالٍ) بالتاء (وعشْرُ نِسْوةٍ) بتركها.

---

[175] سورة الحاقة / 7.

(بابُ الوقفِ)

[ضابطه]

هو قطع النطق عند ءاخر اللفظة.

[أحكامه]

[الوقف على المنّون]

(يوقفُ على) الاسم (المنوَّنِ المرفوعِ والمجرورِ) بالسكون أي (بحذفِ الحركةِ والتنوينِ) من غير إبدال (نحوُ جاءَ زيدٌ ومررتُ بزيدٍ) بإسكان ءاخرهما.

(و)يوقف (على المنونِ المنصوبِ بإبدالِ التنوينِ) منه (ألفًا نحوُ رأيتُ زيدًا) إذ ليس في إبداله ألفا ثقل.

[الوقف على إذًا]

(وكذلكَ) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفا في الوقف (تبدَلُ نونُ إذًا) الجوابيّةِ (ألفًا في الوقفِ) وبه قرأ السبعة في ﴿ولن تُفْلِحُوا إذًا أبدًا﴾[176]، واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون.

[الوقف على نون التوكيد الخفيفة]

(وكذلكَ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ) إذا تلت فتحة تبدل ألفا في الوقف ما لم يحصل لبس (نحوُ ﴿لَنَسْفَعًا﴾[177]) من نحو "لنسفعن"، بخلاف ما إذا تلت ضمةً أو كسرة فإنها إذا وقف عليها تحذف ويُرد ما كان حذف لأجل إلحاقها كقولك في نحو اخرجُنْ يا هؤلاء واخرجِنْ يا هذه اخرجوا واخرجي.

(و)كما يوقف على المنون المنصوب و"إذًا" ونحوِ ﴿لنسفعا﴾[178] بالألف (يُكْتَبْنَ كذلكَ) إذ الأصلُ في كتابة كل كلمة أن تكتب -كما قال ابن الحاجب- بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها.

([176]) سورة الكهف / 20.

([177]) سورة العلق / 15.

([178]) سورة العلق / 15.

[الوقف على المنقوص]

(ويوقفُ على المنقوصِ المنونِ في الرفعِ والجرِّ بحذفِ يائِه نحوُ جاءَ قاضٍ ومررتُ بقاضٍ) بإسكان ءاخرهما (ويجوزُ إثباتُها) أي الياء كقراءة ابن كثير ﴿ولِكُلِّ قَومٍ هادِيْ﴾[179] ﴿وما لهم مِن دُونِه مِن والي﴾[180] ﴿وما عِندَ اللهِ باقي﴾[181].

(ويوقفُ) على المنقوص المنون (في النصبِ بإبدالِ التنوينِ) منه (ألفًا) ولا تحذف ياؤه (نحوُ رأيتُ قاضيًا) ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواري.

(وإنْ كانَ) المنقوص (غيرَ منونٍ فالأفصحُ في الرفعِ والجرِّ الوقفُ عليهِ بإثباتِ الياءِ نحوُ جاءَ القاضي ومررتُ بالقاضي ويجوزُ حذفُها) على قلة فيقال: جاء القاض ومررت بالقاض وعليه قراءة غيرِ ابن كثير ﴿الكبِيرُ المُتعالِ﴾[182] ﴿ليُنذِر يومَ التلاقِ﴾[183].

(وإنْ كانَ منصوبًا فبالإثباتِ) أي فيوقف عليه بإثبات الياء ساكنة (لا غيرُ) نحو رأيت القاضي.

[الوقف على ما فيه تاء التأنيث]

(وإذا وُقِفَ على ما فيه تاءُ التأنيثِ فإنْ كانتْ ساكنةً لم تغيَّرْ) عما كانت عليه (نحو قامَتْ) مما فيه تاء لاحقة للفعل، ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو ثُمتَ ورُبتَ.

(وإنْ كانتْ متحركةً فإنْ كانتَ في جمعِ) المؤنثِ السالمِ[184] (نحوُ المسلماتِ) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات وأذرِعات (فالأفصحُ الوقفُ بالتاءِ) من غير إبدال (وبعضُهم يقفُ) على ذلك (بالهاء) أي بإبدال التاء هاء كقول بعضهم: "دفن البناه من المكرماه".

(وإنْ كانتْ في مفردٍ فالأفصحُ الوقفُ بالهاءِ) أي بإبدال التاء هاء (نحوُ رَحمةٍ وشَجرةٍ) من كل اسم ءاخره تاء تأنيثٍ قبلها متحرك ولو تقديرا كصلاة وزكاة فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل.

---

[179] سورة الرعد / 7.
[180] سورة الرعد / 11.
[181] سورة النحل / 96.
[182] سورة الرعد / 9.
[183] سورة غافر / 15.
[184] في نسخة: لمؤنثٍ سالمٍ.

فإن كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كأخت وبنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف.

(وبعضُهم يقفُ) على نحو رحمة وشجرة (بالتاءِ) من غير قلب، ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة ﴿إِنّ شَجَرَتَ﴾[185].

(وقد قرأ به بعضُ السبعةِ في قولِه تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[186] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم).

وليكن هذا ءاخرَ ما تيسر اختصاره من هذا الشرح، جعله الله خالصا لوجهه الكريم ✯ وموجبا للفوز لديه بجنات النعيم ✯ بمنه وكرمه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

([185]) سورة الدخان / 43.

([186]) سورة الأعراف / 56.